أهداف التنمية المستدامة

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq

إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة

العراق
٢٠٢٠ - ٢٠٢٤

© RCO Iraq/2021/Julia

المحتويات

اعلان التزام 3
صفحة توقيع الوكالات 4
ملخص تنفيذي 7
الفصل الأول: التقدم الذي أحرزه العراق نحو تحقيق أجندة 2030 8
1.1 السياق القطري 8
2.1 الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة 8
3.1 التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة 12
4.1 الثغرات والتحديات 13
الفصل الثاني: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأجندة 2030 13
1.2 نظرية التغيير 14
2.2 الأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية 14
3.2 النتائج الإنمائية المرجوة 15
4.2 النتائج والشراكات لإطار التعاون 15
5.2 أوجه التآزر بين نتائج إطار التعاون 24
6.2 الاستدامة 24
7.2 المزايا النسبية للأمم المتحدة وتشكيل فريق الأمم المتحدة القطري 24
الفصل الثالث: خطة تنفيذ إطار التعاون 25
1.3 استراتيجية التنفيذ والشراكات الاستراتيجية 25
2.3 خطط العمل المشتركة 27
3.3 الحوكمة 27
الفصل الرابع: خطة الرصد والتقييم 28
1.4 خطة الرصد 28
2.4 خطة التقييم 31
3.4 قضايا أخرى 31
الملحق 1: مصفوفة نتائج إطار التعاون 32
الملحق 2: موائمة نتائج إطار التعاون لتحقيق التنمية المستدامة مع أهداف رؤية العراق لعام 2030 وأهداف رؤية حكومة إقليم كردستان لعام 2020 42
الملحق 3: اختصاصات اللجنة التوجيهية المشتركة ومجموعات عمل الأولويات 45
الملحق 4: الملحق القانوني لإطار التعاون 49
الملحق 5 : لائحة بالمؤسسات الحكومية المشاركة في التنسيق 51
الملحق 6 : إدارة البرامج والمخاطر ـ العمل مع الشركاء 53

إعلان التزام

نحن، حكومة جمهورية العراق وفريق الأمم المتحدة القطري في العراق، نتعهد بتعزيز التعاون والتنسيق والشراكة بهدف تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة هذا، بوصفه وسيلة لدعم الأولويات الوطنية الواردة في خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة في العراق.

عن فريق الأمم المتحدة القطرى فى العراق

السيدة إيرينا فوياشكوفا-سولورانو

نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة
المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية

عن الحكومة العراقية

معالي الدكتور خالد بتال نجم

وزير التخطيط ونائب رئيس الوزراء

جمهورية العراق

صفحة توقيع الوكالات

السيد عثمان البلبيسي
رئيس بعثة
المنظمة الدولية للهجرة

السيدة مها قطاع
المنسقة القطرية / مديرة الوكالة
منظمة العمل الدولية- العراق

السيدة شيما سين غوبتا
ممثلة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيد أشيش شاه
مدير شعبة البرامج القطرية
مركز التجارة الدولية

السيدة زينة علي أحمد
الممثلة المقيمة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة أيزابيل دورانت
نائبة الأمين العام
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

السيدة دينا زوربا
ممثلة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيد باولو فونتاني
ممثل
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)

السيد منير تابت
نائب الأمين التنفيذي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

سامي ديماسي
المدير والممثل الإقليمي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيدة نيكول إبتينغ
ممثلة بالوكالة عن
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

السيد صلاح الحاج حسن
الممثل المقيم في العراق
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

السيدة حنان حنزاز
رئيسة شعبة التعاون الإقليمي – المنطقة العربية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

السيد وائل الأشهب
رئيس البرنامج القطري
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

السيدة دانييل بيل
ممثلة
مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

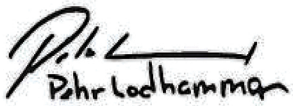

السيد بير لودهامر
رئيس برنامج العراق
دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام

السيد محمد عصمان أكرم
مدير محور العمليات
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

السيدة كرستينا ألبيرتن
الممثلة الإقليمية
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيد أحمد السلطان
منسق قطري
متطوعو للأمم المتحدة

السيدة ريتا كولمبيا
ممثلة
صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد علي رضا قريشي
ممثل برنامج الأغذية العالمي

الدكتور أحمد زوبتن
ممثل ورئيس بعثة
منظمة الصحة العالمية

ملخص تنفيذي

عانت الدولة العراقية ولعقود من عدم استقرار سياسي نتيجة النزاعات المسلحة وموجات النزوح الداخلي والأزمات الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عنها. وقد أدى انخفاض أسعار النفط، الذي تعتمد عليه الحكومة [1]اعتماداً كبيراً، وانتشار الجهات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة، وظهور جائحة COVID-19، إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة. كما طالبت انتفاضات الشباب الشعبية، التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، بتحسين نظام الحوكمة وبإصلاحات سياسية ذات جدوى وتحقيق نمو اقتصادي وإيجاد مؤسسات سياسية تخضع للمساءلة وتوفير فرص العمل.

ومن أجل إضفاء الطابع المؤسسي على حلقة الوصل الثلاثية بين العمل الإنساني والتنمية والسلام عن طريق العمل الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة في العراق، يوحد إطار التعاون التزاماته ببناء السلام والتنمية والقدرة على مواجهة الأزمات، لمعالجة العقبات الهيكلية التي تعيق تقدم العراق نحو التنمية المستدامة. وركز فريق الأمم المتحدة القُطري في العراق[2] في إطار التعاون هذا على الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سياسة تمهيدية وإصلاحات تشريعية. ويتماشى إطار التعاون هذا مع "رؤية العراق 2030 " ووثيقة حكومة إقليم كردستان لعام 2020 "رؤية للمستقبل"، بالإضافة إلى خطة التنمية الوطنية (2018-2022) وإطار العمل الوطني لإعادة الإعمار والتنمية في العراق وكذلك "الورقة البيضاء".[3]

كما سعى إطار التعاون إلى تعظيم أوجه التضافر وتحديد أوجه التكامل عبر أطر تخطيط الأمم المتحدة مثل خطة الاستجابة الإنسانية[4] التي تلتزم بدعم 1.5 مليون شخص تتسم أوضاعهم بالهشاشة، والأطر المرتقبة لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)[5]، وخطة الاستجابة الاجتماعية-الاقتصادية لجائحة COVID-19 التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري. وقد تم تضمين المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والإعاقة، في كافة أجزاء إطار التعاون، الذي تمت صياغته حول خمس أولويات استراتيجية تعكس النتائج الرئيسية التي خلص إليها التحليل القطري المشترك المُعَدّل. والأولويات الاستراتيجية هي: التماسك الاجتماعي والاقتصاد والحوكمة والبيئة والحلول الدائمة لأوضاع النازحين. الرؤية العراقية 2030 ورؤية حكومة إقليم كردستان 2020 بالإضافة الى خطة التنمية الوطنية. ويستند إطار العمل إلى **نظرية التغيير** الشاملة، التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

إذا كان في العراق مؤسسات وسياسات معزَّزة وفعالة، وإذا أصبح اقتصاده متنوعاً ومعدلات التوظيف فيه أعلى، وإذا تم تمكين الناس في العراق وحمايتهم اجتماعياً، وإذا أُديرت الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وإذا تم دعم النازحين المتضررين بالفرص الاجتماعية والاقتصادية، عندها سيحقق العراق التماسك الاجتماعي والسلام والتنمية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

بينما يواصل العراق انتقاله من الصراع وأوضاع ما بعد الصراع إلى وضع دولة أكثر استقراراً وتوجهاً نحو التنمية، تظهر الحاجة إلى التركيز على القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي وإعادة الإعمار. وبهذا سيكون التماسك الاجتماعي والمصالحة من العوامل الرئيسية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي مع ضمان المساواة بين الجنسين والذي هو شرط مسبق لتحقيق التماسك الاجتماعي. تشمل مجالات التركيز الرئيسية لمشاركة الأمم المتحدة إشراك الشباب والمجموعات التطوعية في الأنشطة المجتمعية، فضلاً عن حماية واستعادة التراث الثقافي العراقي وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات والفئات الهشة من السكان، ودعم الاندماج والحلول الدائمة الآمنة والطوعية للنازحين داخلياً واللاجئين، وغيرهم.

ولغرض دعم بناء القدرات المؤسساتية الوطنية النامية، ستكون الشراكات ضرورية لتحقيق خطة عمل 2030. وتطلَّب ذلك إشراك صانعي السياسات وإدارات التخطيط في إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة تحديات التنمية. لذا عزَّزت الأمم المتحدة قدرتها على التنسيق وتبادل البيانات مع الحكومة، وتواصلت مع الشركاء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحوث في المحافظات الأكثر حاجة إلى التنمية.

---

[1] في هذه الوثيقة، يشير مصطلح "الحكومة" إلى الحكومة الاتحادية في بغداد، ما لم ينص على خلاف ذلك تحديداً. وسيشار إلى حكومة الإقليم في أربيل باسم "حكومة إقليم كردستان" في جميع أجزاء الوثيقة.

[2] يضم فريق الأمم المتحدة القطري الحالي 18 وكالة مقيمة وأربع وكالات غير مقيمة. الوكالات المقيمة هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وموئل الأمم المتحدة. أما الوكالات غير المقيمة فهي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وهي تشمل أيضًا مؤسسات بريتون وودز.

3 الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الأزمة المالية.

[4] العراق: خطة الاستجابة الإنسانية 2020 [بالإنكليزية] /الاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية للعراق 2021 (شباط 2021) – العراق/ شبكة الإغاثة Relief Web

5 ورقة رؤية الأفق

1.1 السياق القطري

لقد شهد العراق عقوداً من النزاعات المسلحة مما تسبب في موجات من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وعلاوة على ذلك، أثرت جائحة COVID-19 على حياة 1.77 مليون شخص[6]، مما عرّضهم للمخاطر واستنزف استراتيجيات التأقلم.[7] في وقت كتابة هذا التقرير كان هناك (977175) حالة إصابة بـ COVID-19 مع (14981) حالة وفاة[8]. بالإضافة إلى ذلك، أدت تدابير احتواء جائحة COVID-19 التي فرضتها الحكومة العراقية، مثل حظر التجوال والقيود المفروضة على الحركة وإغلاق الحدود، إلى تعطيل تقديم خدمات كافة برامج وكالات الأمم المتحدة.

يوجد في العراق أكثر من 1.3 مليون نازح و4.6 مليون عائد من النزوح يواجهون عنفاً متزايداً على الرغم من وقف العمليات العسكرية.[9] ويعيش ما يقارب (257,000) نازحا في المخيمات [10]. كما يواصل العراق استضافة ما يقارب (300) ألف لاجئ وطالب لجوء، بما في ذلك (250) ألف لاجئ سوري، مما يزيد الضغط على الخدمات المحلية.

أما مُعدّل مُشاركة القوى العاملة في العراق، فهو منخفض: 48.7 % [11] ويعمل ما يقرب من 60% من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي. [12] كما يحتل العراق المرتبة 152 (من أصل 153 بلداً) في "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2020" [13] و146 (من أصل 162 بلداً) في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين[14]. ولا يزال الفقر عائقا أمام النمو وتحدياً جدياً للكثيرين، ولكن في الغالب، للنساء. ويوجد في العراق بالفعل أعلى معدل فقر بين كافة البلدان ذات الدخل المتوسط-الأعلى. ووفقًا لتقرير (الأيسكوا) الإقليمي للفجوة بين الجنسين، فإن أكثر من 60 % من عمل المرأة غير مدفوع الأجر، ويسلط التفاوت الكبير في معدل البطالة بين النساء (31 %) والرجال (10 %) الضوء على الأبعاد المرتبطة بالنوع الاجتماعي للفقر في العراق.

كما خفّض البنك المركزي العراقي قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي في كانون الأول 2020 بنسبة (20%)، من 1200 دينار إلى 1470 دينارا للدولار الواحد. أدى هذا القرار الذي اتُخِذ لإملاءات مالية، إلى زيادة مفاجئة في الأسعار لكافة المواد المستوردة، الى جانب بعض الاضطراب في السوق. قد يؤدي تخفيض قيمة العملة على المدى الطويل إلى تحسين القدرة التنافسية المحلية، لكن التحسينات المستمرة في القدرة التنافسية ستتطلب إصلاحات أعمق.

2.1 الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة

في سنة 2020، وضعت الأمم المتحدة "خطة استجابة اجتماعية-اقتصادية لـجائحة *COVID-19* " للمساهمة بشكل عاجل في إعادة البناء بشكل أفضل دون ترك أحد متخلفاً عن الركب. ومن خلال هذه الخطة، تعمل الأمم المتحدة مع شركاء آخرين لدعم قدرة الحكومة على توفير الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي. وبناء على هذه الجهود، يمثل إطار التعاون أيضاً آلية مرنة لوضع الأمم المتحدة لبرامج مستجيبة للاحتياجات.

وعلى الرغم من امتلاك العراق إمكانيات اقتصادية كبيرة، لا يزال يواجه تحديات كبيرة بسبب الصراع والاعتماد المفرط على قطاع واحد ونظام سياسي غير مستقر، الى جانب وجود تصور شائع بين أوساط الشعب للفساد. لذا يحتاج البلد إلى إعادة توجيه متعدد الأوجه نحو التنوع الاقتصادي والتركيز على الاستثمار الطويل الأجل في التنمية. ولا تنحصر المخاطر في

---

[6] عملية الاستطلاع الأولية للأنشطة الإنسانية ذات الصلة بـ COVID-19 ، مجموعة التنسيق بين المجموعات، 10 نيسان/ أبريل 2020

[7] الدول الثلاث التي تسبق العراق هي سوريا (384.2 مليون). إثيوبيا (322.6 مليون) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (287.8 مليون).
https://www.unocha.org/sites/unocha/files/GHRP-COVID19_May_Update.pdf

[8] في العراق، من 3 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 19 نيسان/أبريل 2021 الساعة 4:28 مساءً بتوقيت وسط أوروبا الصيفي، كان هناك (977,175) حالة مؤكدة من COVID-19 مع (14,981) حالة وفاة تم إبلاغ منظمة الصحة العالمية بها. واعتباراً من 15 نيسان/أبريل 2021، تم إعطاء ما مجموعه (154,660) جرعة لقاح.
المصدر: منظمة الصحة العالمية (WHO. 2021. COVID-19 Dashboard- Iraq) . متاح على الرابط :
https://covid19.who.int/region/emro/country/iq

[9] صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2019. الصحة العقلية والدعم النفسي-الاجتماعي: الأزمة الإنسانية مستمرة في عراق "ما بعد الصراع". متاح على الرابط: https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/19-255-MHPSS-Case-IRAQ-2019-10-04-1308.pdf:

[10] نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في العراق (2021)
انخفض عدد النازحين داخلياً القاطنين في المخيمات في بداية عام 2021 بعد تسريع الحكومة العراقية لإغلاق المخيمات من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الثاني/يناير حيث وصل عددهم إلى (202,580) ومن المتوقع أن ينخفض عددهم أكثر في عام 2021 في المخيمات إلى متوسط رقم متوقع يبلغ (151,000) شخص.

[11] البنك الدولي- 2010- نظرة عامة: العراق- 1 نيسان/أبريل 2019. متاح على الرابط:
https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

[12] شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 2016.الأبعاد المتصلة بالنوع الاجتماعي. متاح على الرابط:
www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/7.pdf .

[13] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2020. التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2020. متاح على الرابط:
https://www.weforum.org/reports/gender-gap-2020-report-100-years-pay-equality

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2020. تقرير التنمية البشرية. متاح على الرابط: http://hdr.undp.org/en/2020-report

تذبذب أسعار النفط العالمية فحسب، بل في آثار الصراعات التي أبقت على أولوية الاستثمار في الأمن بدلاً من التنمية البشرية. لقد سلطت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة *COVID-19* وانخفاض أسعار النفط الضوء على قضايا أعمق ينبغي معالجتها. وأعلن الجهاز المركزي للإحصاء العراقي في كانون الأول 2020 أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للعراق قد تراجع بنسبة 21.5٪ خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ومع ذلك فقد كان رقم الربع الثالث الذي يعادل 45.6 مليار دولار أمريكي أعلى من رقم الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 31% بسبب زيادة أسعار النفط من (23.26) دولاراً أمريكياً للبرميل إلى (41.54) دولاراً للبرميل، الى جانب تخفيف بعض قيود الإغلاق.

يؤكد البنك الدولي أنه ما لم تكن هناك إعادة توجيه كبيرة في السياسة المالية نحو نهج تعافٍ شامل، فانه سيكون هناك حيز مالي محدود لاستدامة التعافي ما بعد الحرب والتنمية طويلة المدى. وستفضي زيادة الواردات إلى تحول رصيد الحساب الجاري إلى عجز يتم تمويله جزئياً من خلال تضاؤل الاحتياطيات الدولية[15]. كان لـ COVID-19 آثار اجتماعية-اقتصادية وخيمة في العراق. وأظهرت النتائج الرئيسية لتقييم سريع للتأثير الاجتماعي-الاقتصادي في سبع محافظات أن 16% فقط (195) من الأسر كان لديها مدخرات، وتقدّر غالبيتهم (95% أي 189 أسرة) من هؤلاء أن مدخراتهم ستنفد خلال أقل من 3 أشهر. أدت جائحة COVID-19إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الهش أصلاً، مما أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان من المتوقع أن ينخفض بنسبة 9.7 % عام 2020، مما يجعله أسوأ أداء سنوي للبلاد منذ عام 2003[16]. وفيما تشير الدلائل المرويّة إلى زيادة التوترات بسبب عدم القدرة على شراء الطعام، حيث من المتوقع أن يتم الحصول على 96.4% منه على شكل ديون لتلبية الاحتياجات الأساسية. كما واجه 85% من الأسر صدمة فورية وشديدة على قدرتهم على كسب الدخل، حيث لم يستطع فرد واحد على الأقل من الأسرة العمل بسبب قيود COVID-19[17]. وعلاوة على ذلك، أفادت 45% من الأسر التي تمت مقابلتها أنها تعتبر نفسها معرضة لخطر الإخلاء.

ووفقاً للبنك الدولي، فإن الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة COVID-19 قد يدفع 5.5 مليون عراقي إضافي، وربما أكثر، إلى الفقر، ما لم يتم تنفيذ إصلاحات القطاع العام بطريقة تصاعدية وفعالة. وتسعى الحكومة العراقية إلى إصلاح اقتصادي شامل بأجندة تتمحور حول خلق بيئة مواتية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص وإلى التنويع وخلق فرص العمل للشباب[18].

لا تتاح للنساء والفتيات في العراق إلا إمكانية محدودة للحصول على حقوق الإسكان والتملك والأرض. وغالباً ما تواجه النساء المعيلات لأسر هن عقبات عندما يحاولن إثبات قانونية إشغالهن للأرض والممتلكات، وما زلن يخضعن لمعايير تقليدية وثقافية تمييزية تستبعدهن من وراثة الأرض. وغالبًا ما تكون النساء غير قادرات على استبدال وثائق الملكية المفقودة أو استعادة حيازة الممتلكات المشغولة، وذلك بسبب العوائق التمييزية في الوصول إلى المحاكم، كما يتم منعهن رسميًا من تقديم مطالبات التعويض عن الممتلكات المتضررة / المدمرة. ووفقًا لـ "التقييم السريع المتكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" لتتبع ما إذا كانت مجالات الأولويات الوطنية تتماشى مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، فإن 50% فقط من الأهداف التي يتضمنها الهدف الخامس لها أهداف مقابلة في خطة التنمية الوطنية. وبناءً على التحليل، لم يتم تغطية الهدف 5.1 و5.2 و5.4 في خطة التنمية الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بإنهاء التمييز والعنف والاستغلال ضد النساء والفتيات، فضلاً عن قيمة الرعاية غير المدفوعة والمسؤوليات المنزلية.[19] لعلنا نلاحظ أن الهدف الخامس هو عامل تكامل وهو ضروري لتحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة، مما يعني أنه يجب تعميمه في عموم عمليات التخطيط ووضع البرامج على مستوى البلد.

وقد أعدت الحكومة العراقية بدعم من وكالات الأمم المتحدة، خطة التنمية الوطنية (2018-2022) واستراتيجية الحد من الفقر (2018-2022)[20] وإطار إعادة الإعمار والتنمية (2018-2027)[21]. وبالإضافة الى ذلك، قدم العراق تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الأول في عام 2019 بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تحدد "رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030" النهج الاستراتيجي للحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . وتتناول "الأولويات الخمسة البادئة بالحرف P" (الناس والازدهار والسلام والكوكب والشراكات)، وتقدم مزيداً من التوجيه لصياغة إطار التعاون من حيث تحديد الأولويات الاستراتيجية والنتائج التي تتمتع فيها الأمم المتحدة بميزة نسبية وقدرة على دعم برامج الحكومة. وتقدم رؤية "إقليم كردستان العراق 2020: رؤية للمستقبل" أولويات مشابهة تتمحور حول الشعب، في أربع مجالات تركيز تتمثل في: **وضع الشعب في المقام الأول، بناء البنية التحتية للإقليم، إنشاء إقليمٍ مزدهرٍ اقتصادياً، وجعل الحكومة تعمل من أجل الشعب**[22].

---

[15] البنك الدولي :نظرة عامة على العراق اعتبارًا من 1 نيسان/ابريل 2019؛ https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

[16] *المرجع نفسه*

[17] جمهورية الكونغو الديمقراطية (نيسان/أبريل 2020)، تقييم الاحتياجات الأساسية لما بعد كوفيد-19

[18] الحكومة العراقية- 2020- الورقة البيضاء. مذكرة استراتيجية حول مجالات الإصلاح ذات الأولوية: نحو اقتصاد أكثر مرونة وشمولية في العراق. أيار/مايو 2020.

[19] انخرطت الحكومة كذلك في وضع "رؤية 2030" والتي تتماشى مع أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وسيقدم العراق تقرير الاستعراض الطوعي الوطني الأول في المنتدى السياسي رفيع المستوى في عام 2019 للاطلاع على تجربته بشأن تنفيذ أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

21 الرابط: https://mop.gov.iq/en/static/uploads/1/pdf/15192838546d2344468c97dc099300d987509ebf27--Summary.pdf

22 الرابط: http://www.cabinet.iq/uploads/Iraq%20Reconstruction/Iraq%20Recons%20&%20Inves.pdf

[22] إقليم كردستان العراق 2020: رؤية للمستقبل. متاح على الرابط: http://www.mop.gov.krd/index.jsp?sid=1&id=381&pid=98 تم الدخول إليه في 2019/11/11

تستند **"رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030 "** على الأسس التالية:

1. **النمو** من خلال الجمع بين أبعاد التنمية المستدامة والتي تشمل التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية مع الحكم الرشيد على المستويين الوطني والمحلي.
2. **التمكين** والاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي.
3. **العدل والإنصاف** في توزيع الموارد وعائدات التنمية.
4. **الحكم الرشيد** وسيادة القانون والشفافية وتعزيز المؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة.
5. **الاتساق** بين جهود التنمية الوطنية وأولويات التنمية المحلية لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.
6. **اقتصاد متنوع** يعزز الأصول وقادر على خلق فرص عمل لائقة ومحمية.
7. **الشراكات** الوطنية والدولية بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعات ووسائل الإعلام والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية لتحقيق المنافع وبلوغ الأهداف الإنمائية.
8. **بناء السلام المجتمعي** وإشراك الناس في العمل التطوعي وضمان شمول الجميع في عملية التنمية.
9. **الاستدامة** البيئية التي تعزز الاقتصاد الأخضر.

تتلقى رؤية العراق للتنمية المستدامة الدعم من خطة التنمية الوطنية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية والموضوعية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، مثل "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات" 2018-2030[23] وغيرها الكثير.

خطة التنمية الوطنية (2018-2022): إلى جانب الدعم الحالي الذي يقدمه إطار التعاون لعملية وضع الحكومة للبرامج، سيساهم الإطار في وضع التكرار التالي لخطة التنمية الوطنية في عام 2022، مع استعراض منتصف المدة لإطار التعاون والتحليل القطري المشترك المُعدّل، من أجل توفير بيانات مفيدة لعمليات التخطيط الوطنية. وفي الوقت نفسه، سيساهم التقييم المشترك في ضمان بقاء إطار التعاون وثيق الصلة ومتسق للمدة (2023-2024).

تعكس نتائج ومخرجات إطار التعاون **الأهداف الاستراتيجية الأحد عشر لخطة التنمية الوطنية (2018-2022)** والمتمثلة في:

1. **إرساء** أسس الحكم الرشيد.
2. **تحقيق** الإصلاح الاقتصادي.
3. **تعافي** المجتمعات المتضررة من النزوح بسبب داعش وفقدان الأمن الإنساني.
4. **توفير** بيئة مواتية للاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص.
5. **زيادة** النمو الاقتصادي.
6. **زيادة** الدخل الحقيقي للفرد.
7. **الحد** من البطالة والبطالة الجزئية .
8. **توفير الأمن الإنساني** للفئات الأشد فقراً وهشاشةً.
9. **الارتقاء** بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
10. **إرساء** أسس التنمية المكانية اللامركزية.
11. **الاتساق** بين أطر التنمية العامة والهياكل الحضرية اعتماداً على أسس التخطيط العمراني والمزايا النسبية المكانية.

تم إعداد إطار 2020-2024 للتعاون مع العراق في عام 2019، بعد التشاور مع الحكومة وشركاء آخرين في عملية التنمية. وقد كانت متماشية مع استراتيجيات التنمية الوطنية للعراق وركزت على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية، مما يعكس القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً والتي صادق عليها العراق. لقد كان من المؤمل أن توقع الحكومة على إطار التعاون في تشرين الأول 2019، ولكن اندلعت تظاهرات حاشدة ووقعت البلاد في أزمة سياسية، أعقبتها بفترة وجيزة تفشي جائحة COVID-19. ولم يتسنَّ تشكيل حكومة جديدة في العراق من حتى منتصف عام 2020.

---

[23] الحكومة العراقية، صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2020. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات 2018-2030. متاح على الرابط https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/the_national_strategy_to_combat_violence_against_women_and_girls_2018-2030.pdf

حصل إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2020-2024 على الاعتراف الرسمي من العراق ممثلاً بنائب رئيس الوزراء الجديد، الذي طلب تضمين آخر المستجدات لتعكس الآثار الاجتماعية-الاقتصادية لهذه الأزمات. تم وضع التحليل القطري المشترك المُعدَّل في أوائل عام 2021 لتوجيه التحديث، واستخدمت هذه النتائج لتعزيز إطار التعاون. في نيسان/أبريل من عام 2021 تم تنظيم ورشة عمل استشارية مشتركة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة، حضرها مسؤولون حكوميون وممثلو منظمات مجتمع مدني وأوساط أكاديمية لمناقشة عملية تعديل الإطار والتعليق عليها وتزويدها بالمعلومات. وفي ذات الوقت، قدمت وزارة التخطيط تحليلاً شاملاً لإطار العمل، وعقدت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة مشاورات متتابعة مع الوزارة لضمان إدراج الأولويات الجديدة للحكومة في إطار التعاون المحدَّث هذا.

أظهرت حكومة العراق إرادة سياسية قوية فيما يتعلق بمعالجة قضايا المهاجرين والهجرة. ومنذ ظهور الميثاق العالمي للهجرة في عام 2018، أظهر العراق التزامه بالمبادرة من خلال كونه البلد الوحيد الذي قدم استراتيجيته الوطنية الجديدة للهجرة كإطار وطني لتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة، وقدم نموذج مجموعات العمل الفنية الوزارية كأفضل ممارسة. كما أنه البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي أجرى "موجز سمات الهجرة" وتقييم "مؤشر حوكمة الهجرة" بإشراف وطني. وفي شباط من عام 2021، تم اختيار العراق ليكون جزءاً من المبادرة القطرية لمؤيدي الميثاق العالمي للهجرة.

تمثل فجوات البيانات إحدى التحديات التي تواجه عملية التخطيط الإنمائي، ولا سيما البيانات التي تتجمع بشكل شائع عن طريق التعداد السكاني. لم يتمكن العراق من إجراء تعداد سكاني كامل لأكثر من 30 عاماً، معتمداً بدلاً من ذلك على بيانات وتوقعات جزئية. وقد تعهدت الحكومة العراقية بإجراء تعداد سكاني في عام 2020، بيد أنه تم تأجيله بسبب الظرف السياسي والاقتصادي السائد. وحتى يتم إجراء تعداد سكاني كامل يعترف بتنوع المجموعات السكانية في البلد، سيظل احتمال عدم دقة الاستهداف بالخطط قائماً، مع وجود خطر ألّا تلقى الاحتياجات القدر الكافي من الاهتمام، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان كالأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين وغيرهم.

وهناك تحدٍ آخر يتعلق بتقديم الخدمات وهو يرتبط بتأثير النزاع والنزوح، والذي زادت من تفاقمه الجائحة. وتتطلب البنية التحتية المُدمّرة وفقدان الأصول المنتجة استثمارات كبيرة لغرض تعافيها. فضلاً عن ذلك، لا يزال فقدان الوثائق الضرورية للمطالبة بالمنافع العامة قضية حقوق إنسان مهمة لأولئك المتضررين من النزاع. وغالبا لم تعد وثائق كبيان الولادة وشهادة الوفاة وعقود الزواج والطلاق وسندات ملكية المساكن والأراضي والممتلكات متاحة للأسر والأفراد المتضررين من النزاع.

الشباب في العراق

" تقل أعمار ما يقارب 50 في المائة من العراقيين عن 19 سنة، و 60 في المائة منهم تحت سن 25 سنة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يرتفع عدد الشباب من سبعة إلى عشرة ملايين بين عامي 2015 و2030" .

البنك الدولي (2015)، المسح الاجتماعي-الاقتصادي للأسرة في العراق 2012

"حوالي 33 بالمائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً أميون أو شبه أميين و 7 بالمائة فقط أكملوا تعليمهم ما بعد الثانوي".

البنك الدولي (2017)، التشخيص المنهجي القطري للعراق

لدى العراق عدد كبير من الشباب، وقد كان لـجائحة COVID-19 تأثير سلبي على تشغيل الشباب في العراق، حيث كانت معدلات البطالة مرتفعة قبل الجائحة.[24] وتصل معدلات البطالة إلى 25٪ بين الشباب العراقي في الفئة العمرية 15-24 سنة[25]. لقد أدركت الحكومة العراقية الحاجة إلى إشراك الشباب بشكل استباقي في عمليات التعافي والتنمية. وتهدف كل من رؤية العراق 2030 وإطار التعاون الى خلق البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة التي من شأنها تمكين الشباب من المشاركة الكاملة.

إن استهداف داعش للنساء والفتيات، باستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب وإرهاب، لم يؤدِّ إلى وصم أولئك الذين عانوا ونجوا فحسب، بل خلق أيضاً لدى الكثيرين خوفاً من جذب الانتباه. ويوفر مشروع قانون الناجيات الأيزيديات الذي تم اعتماده مؤخراً بعض الحماية ويتناول الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش ضد النساء الأيزيديات. بيد أنه ليس هناك تركيز كافي على المساواة بين الجنسين في معظم الوثائق المتعلقة بالتخطيط في البلد، ويتعين تنامي الإرادة السياسية إن كان يُراد أن يكون هناك أية تغييرات حقيقية، وكما هو مذكور في التقييم القطري المشترك المُعدَّل. "لقد أخفقت الحكومة العراقية في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة باتخاذ التدابير المناسبة لحماية وتعزيز حقوق المرأة الإنسانية وضمان سبل الانصاف الفعالة في حالات الانتهاكات ومنع الإفلات المنهجي من العقاب ".[26] وإضافة إلى ذلك، لم يصادق العراق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي يُقر باختصاص

24منظمة العمل الدولية 2020 (COVID-19): الأزمات المتعددة والممتدة التي تؤثر على أسواق العمل في الدول العربية - مبادرة إقليمية. ملخص السياسة. تشرين الأول/أكتوبر 2020. متاح على الرابط:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---Arab states/---ro-beirut/documents/meeting document/wcms_756757.pdf

25البنك الدولي 2021. معدل البطالة، إجمالي الشباب (٪ من إجمالي القوى العاملة في الفئة العمرية 15-24 عاماً) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) - العراق. متاح على الرابط: https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?end=2019&locations=IQ&start=2009

26"العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز ضد النساء والفتيات في العراق: تقرير للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة"؛ كانون الثاني 2019. تم تقديم هذه الورقة لصياغة لائحة القضايا والأسئلة لمراجعة امتثال العراق لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أثناء استعراضها لملف العراق خلال اجتماع مجموعة العمل السابقة للجلسة 74 والمقرر عقدها في آذار (مارس) 2019. "

لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تلقي الشكاوى المقدمة من الأفراد أو المجموعات والنظر فيها ضمن مجال اختصاصها.

وهناك نقص في المعلومات والبيانات المتعلقة بحالات فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) في العراق، بما في ذلك بيانات الإصابات الجديدة. كما لا يجري رصد منظم لأنماط الإصابات الجديدة بالفيروس ضمن المجموعات السكانية العامة والرئيسية بسبب محدودية الموارد والإمكانات. إلى جانب ذلك، لا تتوفر بيانات أو خدمات أو تتوفر بشكل محدود فيما يتعلق بالوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، أو حالات إصابات الأطفال. لقد وضع العراق خطة وطنية استراتيجية للمدة (2016-2020)، إلّا أنه لم يتم احتساب ميزانية لها، كما أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق كانت وراء عرقلة تنفيذها.
هناك العديد من المجموعات السكانية الرئيسية التي تضم مصابين بالفيروس غير قادرة على الحصول على الأدوية (المضادة للفيروسات الارتجاعية- ARVs) في البلد بسبب الوصم والتمييز، كما أن دور المجتمع المدني في توفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في المجتمعات المحلية يتسم بالمحدودية. هناك حاجة إلى تعزيز إمكانات البرنامج الوطني لمتلازمة العوز المناعي المكتسب (الأيدز)، وإلى تحسين منظومة الرصد لفيروس نقص المناعة البشري (HIV)، وأيضا إلى وضع إستراتيجية وطنية قائمة على الأدلة، تكون لها ميزانية وترتبط بالإطار الوطني للمتابعة والتقييم بشأن فيروس نقص المناعة البشري. ويمكن للعراق الاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه الأمم المتحدة بما في ذلك الدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (UNAIDS).

3.1 التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة

العراق من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى التي لا تزال تواجه تحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من التحديات الإنسانية والأمنية والسياسية الأخيرة، تواصل الحكومة تضمين أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية 2018-2022 وكما توضحه الأهداف الاستراتيجية الأحد عشر الواردة أعلاه. كما تم تشكيل "اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة" برئاسة معالي السيد وزير التخطيط، حيث تم تكليفها برصد التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتقديم تقارير عن تطور البلد إلى " مجموعة متابعة رفيعة المستوى" [27]. خلال عام 2019، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت الحكومة العراقية أول تقرير للمراجعة الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي رفيع المستوى. جاء الاستعراض نتيجة لسلسلة من المشاورات التي ساعدت على جمع رؤى قيّمة بشأن الأولويات والتحديات شاركت فيها جهات من الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ودعاة حقوق المرأة والشباب وأعضاء في البرلمان . وركزت المراجعة على تنفيذ أولويات رؤية العراق 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وهي التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين (أهداف التنمية المستدامة 1 و3 و4 و5)، والحوكمة الرشيدة والمجتمع الآمن (الهدف 16)، والتنويع الاقتصادي (الهدف 8 و9)، والبيئة المستدامة (الهدف 6 و11 و13). إلّا أن البلاد واجهت ، بعد تقديم التقرير الوطني الطوعي الأول، انعداماً للاستقرار السياسي، مما أدى إلى تحويل اهتمام الحكومة بعيدا عن مسار التنمية المستدامة.[28]

تبلغ درجة مؤشر العراق المعلن عنها 63.1 من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويحتل المرتبة 113 من أصل 166 عالمياً.[29] ولكونه خامس أكبر بلد منتج للنفط على مستوى العالم، تسلط هذه الدرجات الضوء على الأثر المدمر للصراع والعنف، وفرط الانشغال بالأمن بدلاً من التنمية البشرية. أدناه رسم بياني للتقييم الحالي بشأن أهداف التنمية المستدامة في لعراق، مأخوذ من "لوحات معلومات عن تقرير التنمية المستدامة 2020".[30]

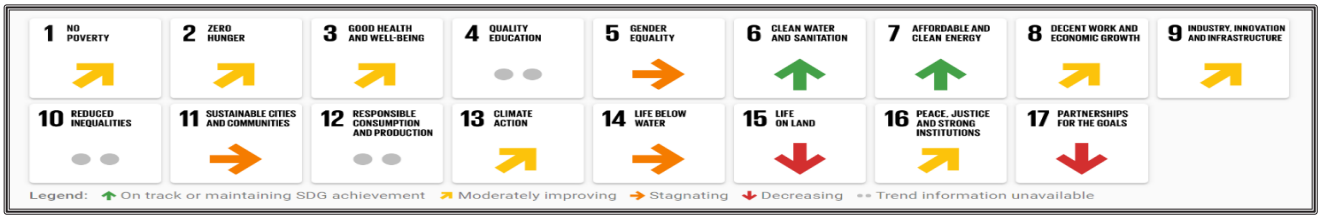

---

[27] المراجعة الوطنية الطوعية للعراق 2019 <https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/iraq>

[28] الاستعدادات جارية لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني، الذي سيستند إلى مشاورات على مستوى المجتمع المحلي مع منظمات المجتمع المدني وبدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم أفضل ممارسات البلد تجاه تنفيذ خطة عام 2030.

[29] تقرير التنمية المستدامة 2020. الملامح القطرية: العراق. متاح على الرابط https://dashboards.sdgindex.org/profiles/IRQ

[30] تقرير التنمية المستدامة 2020. الملامح القطرية: العراق. متاح على الرابط https://dashboards.sdgindex.org/profiles/IRQ

4.1 الثغرات والتحديات

يبين التحليل القطري المشترك المُعدّل أن هناك ثغرات وتحديات أساسية في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في. يمثل الافتقار إلى بيانات محدّثة تحدياً للرصد والتقييم الفعالين والضروريين لإصدار التقارير عن أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، بسبب التحديات المتعلقة بتوفر البيانات، لم يكن من الممكن وضع تقديرات فيما يخص فيروس نقص المناعة البشري. ويُقدّر انتشار فيروس نقص المناعة البشري بين عامة السكان بأقل من 0.02%، استناداً إلى بيانات السنوات الخمس

الماضية. وفي ذات الوقت، لا توجد تقديرات متاحة لانتشار الفيروس بين النساء الحوامل، ولا بين الأشخاص الأكثر عرضة للخطر والسكان الرئيسيين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين والمهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية.

يعتبر العراق من بين أعلى دول العالم في اعتماده الاقتصادي على النفط، حيث يجعل احتياطي النفط البالغ 148.8 مليار برميل (2018)[31] العراق خامس أكبر منتج في العالم.[32] ويشكّل القطاع 56% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويوفر 99% من صادراته، ويضمن 90% من إيرادات الميزانية. يتسم قطاع النفط بكثافة رأس المال، ونتيجة لذلك يوظف فقط 1.4% من القوة العاملة الفعالة[33]. ويُعرّض هذا الاعتماد المستمر على قطاع النفط الاقتصاد الوطني للمخاطر ونقاط الضعف مثل حالات هبوط أسعار النفط الخام العالمية. ونتيجة لـجائحة *COVID-19*، انخفضت الإيرادات الشهرية من النفط من 6.2 مليار دولار في كانون الثاني/يناير إلى 1.423 مليار دولار في نيسان/أبريل 2020. وتشير التقديرات إلى أن هذا الوضع قد يؤدي إلى عجز مالي يبلغ حوالي 42 مليار دولار (31%) يمكن أن يتضاعف إذا لم تتعافَ أسعار النفط بالشكل المناسب.[34] وفضلاً عن ذلك، فأن الظروف الاقتصادية غير المستقرة تشكل تحدياً يتمثل بتمويل التنمية في العراق.

وبغية تجنب الازدواجية والثغرات في التنفيذ، ستقوم وزارة التخطيط، إلى جانب آليات أخرى مثل المجموعات المعنية بالشأن الإنساني واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التابعة للحكومة، بتنسيق إطار التعاون. إضافة لذلك، تم إنشاء لجنة توجيهية مشتركة، برئاسة مشتركة بين الحكومة ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة، وتضم في عضويتها الجهات الدولية المانحة والمجتمع المدني ويمكن أن ينضم إليها القطاع الخاص. لقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات المنتظمة بين المنسقة المقيمة ورئيس فريق إدارة البرنامج والرؤساء/ الرؤساء المشاركون لمجموعة العمل على الأولويات، بوصفها منصة للعمل أثناء صياغة ومراجعة إطار التعاون.

لقد تم تضمين البرامج الحالية الموضوعة على نحو مشترك في إطار التعاون من أجل تعزيز العمل الجاري. وتُدمج آليات تنفيذ تلك البرامج في مجموعات العمل على الأولويات. وبناءً على طلب وزارة التخطيط، تم تضمين موضوع "الحلول الدائمة للنازحين داخلياً" في إطار التعاون، وعليه، تم تشكيل مجموعات جديدة للعمل على الأولويات.

---

[31] تقرير المراجعة الوطنية الطوعية، الصفحة 8

32 المنتدى الاقتصادي العالمي (2016). أي الاقتصاديات هي الأكثر اعتماداً على النفط؟ متاح على الرابط:
https://www.weforum.org/agenda/2016/05/which-economies-are-most-reliant-on-oil/

[33] استناداً إلى استطلاع الأُسر لعام 2014.

34 نفس المرجع السابق.

منذ بداية تفشي جائحة COVID-19، نسقت وكالات الأمم المتحدة مع شركاؤها العديد من أنشطة الاستعداد والاستجابة بغية التعامل في الوقت المناسب مع الأزمة المستمرة. وقررت منظومة الأمم المتحدة اتباع نهج يسد الفجوة بين الدعم الإنساني والإنمائي ودعم بناء السلام. وسعت الأنشطة إلى دعم تصدي الحكومة العراقية لـ COVID-19 وإلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذا قامت الوكالات بتعديل البرامج الموجودة، وأعادت توجيه الأموال المخصصة بالفعل نحو تقديم استجابة للجائحة من خلال خطة الاستجابة الاجتماعية-الاقتصادية للعراق.

نظرية التغيير لإطار تعاون الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إذا (1) كان في العراق مؤسسات وخدمات وسياسات قوية وفعالة وآليات تشمل الجميع وتقوم على الأدلة وتستند إلى الاحتياجات، وإذا (2) أصبح الاقتصاد متنوعاً وبالتالي قادراً على توليد فرص عمل أوسع للجميع والاستثمار في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، وإذا (3) كان سكان العراق، لاسيما الفئات السكانية الأكثر ضعفا، كالنساء والأطفال والشباب والأقليات العرقية والدينية والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين والمهاجرين وضحايا الإتجار بالبشر واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، يتمتعون بحقوق الإنسان والحماية الاجتماعية ويستطيعون المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات، وإذا (4) تمت إدارة الموارد الطبيعية للعراق وحمايتها بطريقة مستدامة محورها الإنسان لصالح الأجيال القادمة، وإذا تم (5) دعم النازحين والعائدين وغيرهم من السكان المتضررين من النزوح لمتابعة وتحقيق حل دائم طوعي وآمن وكريم لنزوحهم من خلال العودة أو الاندماج المحلي أو التوطين في مكان آخر في العراق، حينئذ (6) سيكون هناك تماسك اجتماعي مستدام، وسلام وتنمية بشرية، واحترام لحقوق الإنسان ومساواة بين الجنسين ولن يتم ترك أحد خلف الركب، لأنه (7) ستتم إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب العراقي وتجديده، حتى لا يهمل أحد.

وعلاوة على ذلك، قامت الأمم المتحدة، بالشراكة مع وزارة التخطيط العراقية، بإنشاء منصة بيانات تفاعلية عبر الإنترنت بعنوان "المنصة الوطنية الرئيسية للبناء والتنمية". وقد ساهمت هذه المنصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تبادل المعلومات حول المشاريع الجارية والمخطط لها والمنجزة. وتوفر المنصة أدوات تحليلية متعددة تُمَكّن المستخدمين من الحصول على معلومات إحصائية مكانية ولوحات معلومات وخرائط تفصيلية. كما تسعى المنصة إلى تعزيز الحوكمة المحلية، من خلال تمكين الناس من المشاركة في حلقات تفاعلية وإبداء الآراء حول المشاريع والخدمات والإصلاحات.[35]
وفي ظل تفشي جائحة COVID-19، تُعدُّ المنصة أيضاً حلاً رقمياً من شأنه أن يسمح للشركاء المنفذين بتكييف عملياتهم مع متطلبات التباعد الجسدي والقيود على التنقل.

1.2 نظرية التغيير

تتعلق المخاطر والافتراضات الرئيسية بإمكانية تراجع الاستقرار والأمن في البلاد. ومن المفترض أن الاتجاه الحالي للانتقال من المساعدة الإنسانية الفورية إلى برامج التنمية طويلة الأجل سيستمر، وأن الحكومة ستستثمر بشكل متزايد الموارد في هذه العملية. ويرتبط بذلك استمرار دعم الجهات المانحة لضمان مشاركتهم بشكل كامل في استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل أن يسلك العراق طريق التنمية المستدامة، يجب أن تتحقق نظرية التغيير الشاملة التالية:

[35] المنصة الوطنية الرئيسية للإعمار والتنمية- أهداف المنصة. متاح على الرابط https://mnpcd.gov.iq/en

2.2 الأولويات الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

كشف التحليل القطري عن النتائج الرئيسية التالية:

1. **التماسك الاجتماعي:** يحتاج العراق إلى بناء رأس مال بشري مع توفير الحماية الاجتماعية، تقوية شمول الجميع وتعزيز التماسك الاجتماعي.
2. **الاقتصاد:** الاعتماد المفرط على عائدات قطاع النفط يجعل العراق عرضة للصدمات. إن تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، سيجعل العراق أكثر مرونة ويعزز فرص العمل في القطاعات الإنتاجية.
3. **الحكم:** أدى سوء الإدارة إلى هدم الثقة وجودة تقديم الخدمات وتهميش المستفيدين من هذه الخدمات. تحتاج الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية شفافة ومتجاوبة وشاملة لمؤسسات الدولة والمؤسسات المدنية.
4. **البيئة:** العراق عرضة لتغيير المناخ ويحتاج إلى معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، بما في ذلك إدارة المخاطر والكوارث.
5. **الحلول المستدامة:** يجب على الحكومة أن تضطلع بدور قيادي في حل مشكلة النزوح الداخلي في البلد، وضمان حقوق الفئات السكانية الأخرى المشردة قسراً، بما في ذلك حقها في فرص مستدامة لكسب العيش.

تم تحديث الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون المُحدث لتعكس النتائج الرئيسية التالية :

الأولوية الاستراتيجية 1: تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية وشمول الجميع.

الأولوية الاستراتيجية 2: نمو الاقتصاد للجميع.

الأولوية الاستراتيجية 3: تعزيز المؤسسات والخدمات الفعالة والشاملة وذات الكفاءة.

الأولوية الاستراتيجية 4: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

الأولوية الاستراتيجية 5: تحقيق حلول كريمة وآمنة وطوعية ودائمة للنزوح في العراق.

3.2 النتائج الإنمائية المرجوة

يعكس إطار التعاون مجالات دعم الأمم المتحدة لحكومة وشعب العراق للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال التخطيط مقابل رؤية العراق 2030 ورؤية حكومة إقليم كردستان 2020، وكذلك خطة التنمية الوطنية 2018-2022، كان من الممكن ضمان التوافق مع أهداف التنمية المستدامة والأطر الوطنية الموجهة للتنمية .

تدعم الأولويات الاستراتيجية الخمس أهداف التنمية المستدامة التالية في مقابل خطة التنمية الوطنية:

مجال الأولوية الاستراتيجية	أهداف التنمية المستدامة الأساسية
الأولوية الاستراتيجية 1: تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية وشمول الجميع	جميع الأهداف وخاصة 1 و4 و5 و8 و10 و16
الأولوية الاستراتيجية 2: نمو الاقتصاد لمصلحة الجميع.	4، 5، 8، 9، 11، 12، 17
الأولوية الاستراتيجية 3: تعزيز المؤسسات والخدمات الفعالة والشاملة وذات الكفاءة.	1-4، 5، 6، 7، 10-12، 16
الأولوية الاستراتيجية 4: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية ومخاطر الكوارث، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.	5، 9، 13-17
الأولوية الاستراتيجية 5: تحقيق حلول كريمة وآمنة وطوعية ودائمة للنزوح في العراق.	5، 10، 11، 16، 17

بشكل عام، ستدعم نتائج إطار التعاون للفترة 2020-2024 الانتقال إلى مرحلة التعافي والتنمية وذلك من خلال مساعدة الحكومة على إجراء التغييرات المؤسسية والتشريعية والسياسية. وفي غضون ذلك، سيعمل إطار التعاون أيضًا مع المجتمعات والهياكل دون الوطنية لضمان تقديم خدمات فعالة وشاملة بشكل مستمر ومنصف. وسيضمن التركيز على البرامج التي تتمحور حول الإنسان وحقوق الإنسان والقائمة على النوع الاجتماعي على كلا المستويين مع عدم إهمال أحد. وستتبنى التدخلات نهجًا شاملاً من خلال استهداف الفئات الأكثر ضعفًا.

تم إجراء عمليات تخطيط في كل مرحلة من مراحل العملية لضمان مواءمة الإطار التعاوني مع رؤية العراق 2030، ورؤية حكومة إقليم كردستان لعام 2020 (انظر الملحق 2).

4.2 النتائج والشراكات لإطار التعاون

من أجل الإسهام في تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة، تم تحديد النتائج ضمن كل أولوية استراتيجية حسب أثرها على مستوى السياسات المعياري (القمة) وعلى مستوى المجتمع والفرد (القاعدة). واستخدم الإطار، الذي يسترشد بوثيقة رؤية العراق 2030 ووثيقة رؤية حكومة إقليم كردستان 2020 والمراجعة الوطنية الطوعية وأهداف التنمية المستدامة للعراق 2020 [36]وتقرير المتابعة، والمؤشرات نفسها التي تستخدمها الحكومة ما أمكن. وفي حال عدم تطابق أي مؤشر وطني مع النتائج، أخذت المؤشرات من المؤشرات والأهداف العالمية.

الأولوية الاستراتيجية 1: تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية والشمول		
نظرية التغيير		
الهدف	**الأولوية الاستراتيجية 1: تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتشاركية**	
نظرية التغيير في الهدف	*إذا (1) عززت السياسات والأنظمة الوطنية الحماية والحماية الاجتماعية وشمول الجميع والتماسك الاجتماعي؛ وإذا (2) كانت نظم الحماية والحماية الاجتماعية الجيدة عادلة ومتاحة للجميع؛ وإذا (3) كانت آليات منع وتخفيف النزاعات على المستوى الوطني والمحلي والمجتمعي شاملة وفعالة، فإن (4) جميع سكان العراق، لاسيما الفئات الأكثر ضعفاً (كاللاجئين والذين يعيشون في نزوح ممتد)، سيستفيدون من الحماية والحماية الاجتماعية ويعيشون في سلام؛ لأنهم (5) شاركوا وقادوا عمليات صنع القرار وبناء السلام والمصالحة.*	
النتائج	***النتيجة 1-1:*** *سياسات وأنظمة وطنية معززة وفعالة وشاملة للجميع محورها الإنسان وتراعي النوع الاجتماعي وتحترم حقوق الإنسان تسهم في المساواة بين الجنسين وتعزيز الحماية، والحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والمجتمعات المسالمة، وتركز على السكان الأكثر ضعفاً، كالنساء والشباب والأقليات.*	***النتيجة 1-2:*** *تمكين سكان العراق، لاسيما الذين يعانون من نقص الخدمات والمهمشين والضعفاء، من الوصول المنصف والمستدام إلى أنظمة وخدمات حماية وحماية اجتماعية جيدة تراعي النوع الاجتماعي والعمر.*	***النتيجة 1-3:*** *مشاركة واستفادة سكان العراق من آليات وطنية ومحلية فعالة، تمنع النزاعات وتخففها وتعالجها، وتسهم في التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، مع تركيز خاص على قيادة النساء والشباب في عمليات صنع القرار وبناء السلام والمصالحة.*
نظرية التغيير في النتيجة	*إذا (1) كانت سياسات العراق وتشريعاته وآلياته المتعلقة بالحماية والحماية الاجتماعية واقعية وتراعي النوع الاجتماعي؛ وإذا (2) تم تعزيز التماسك الاجتماعي الشامل وبناء السلام من خلال المؤسسات والآليات الوطنية؛ عندئذ (3) ستتحسن جودة حياة السكان الأكثر ضعفاً وأمنهم، لأن (4) احتياجاتهم وحقوقهم أساسية لسياسات وأنظمة وخدمات البلاد.*	*إذا (1) تم تحسين وتعزيز خدمات الحماية التشاركية المستدامة والحماية الاجتماعية المتاحة، وإذا (2) تمكن السكان الذين يعانون من نقص الخدمات من الحصول المنصف والمستدام على هذه الخدمات، فعندئذ (3) يتمتع الناس بجودة حياة أفضل بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه؛ لأن (4) الخدمات سريعة الاستجابة ومصممة لاحتياجاتهم المحددة.*	*إذا (1) تمت زيادة قدرات وفرص النساء والمراهقين والشباب على المشاركة في القيادة وفي صنع القرار وآليات بناء السلام؛ وإذا (2) كانت الآليات المجتمعية تعزز وتدعم المشاركة الشاملة لجميع قطاعات السكان؛ فإن (3) بناء السلام والتماسك الاجتماعي سوف يزدادان ويكونان مستدامين، لأن (4) عملية صنع القرار والقيادة ستعكس احتياجات وأفكار وقدرات المجتمع بأكمله.*

[36]تقرير التنمية المستدامة 2020. الموجز القطري: العراق. متوفر في: https://dashboards.sdgindex.org/profiles/IRQ

تركز هذه الأولوية على التماسك الاجتماعي المباشر، وبناء السلام، وقضايا الحماية الاجتماعية الناشئة عن الوضع الإنساني، فضلاً عن القضايا الأكثر رسوخًا التي لم يتم تناولها بشكل كامل حتى الآن، مثل العنف ضد النساء والفتيات ومنع التطرف العنيف.

ضمن هذه الأولوية الإستراتيجية، ستبني الأمم المتحدة على الأعمال والإنجازات السابقة. تشمل المساعدات ما يلي:

- دعم مبادرات التماسك الاجتماعي الشامل على مستوى القاعدة. ومن الجدير بالذكر أن المتطوعين مع لجان السلام المحلية[37] ومتطوعو التوعية المجتمعية[38] وغيرهم من المتطوعين المجتمعيين يساعدون في تنفيذ مبادرات التماسك الاجتماعي للتأثير على سبل العيش والسلام. [39]
- دعم الحكومة في تعزيز وتطوير السياسات والتشريعات والآليات القائمة على الأدلة التي تضمن الوصول الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي إلى خدمات الحماية والحماية الاجتماعية الجيدة.
- دعم المؤسسات والآليات الوطنية لتعزيز ومناصرة التماسك الاجتماعي وبناء السلام الأكثر شمولاً.
- توسيع خدمات الحماية والحماية الاجتماعية التي تراعي النوع الاجتماعي والعمر لتشمل جميع الأشخاص في العراق.
- تحسين وصول السكان المهمشين والضعفاء إلى الحماية الاجتماعية الجيدة المتكاملة والمستجيبة للصدمات والشاملة.
- دعم النساء والمراهقين والشباب لزيادة التفاعل والمشاركة في القيادة وصنع القرار وبناء السلام.
- دعم آليات المجتمع، بما في ذلك المدارس والفئات الاجتماعية لإشراك أفراد المجتمع بشكل شامل للمساهمة في بناء السلام والتماسك الاجتماعي.

في النصف الأول من عام 2020، دعمت الأمم المتحدة اعتماد قانونين: قانون القطاع الخاص وقانون دعم الناجيات الأيزيديات، وكلاهما عزز الأطر الوطنية للتماسك الاجتماعي، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية على تنفيذ خدمات الحماية، وبرامج التماسك الاجتماعي. وبشكل عام، وصلت خدمات الحماية الاجتماعية التي تدعمها الأمم المتحدة إلى 24.5٪ من الأشخاص المحتاجين. وفيما يتعلق بالفئات الضعيفة، في عام 2020، تم الوصول إلى 25٪ من الأشخاص المحتاجين من خلال خدمات الحماية الاجتماعية وتلقى 56٪ من الأطفال والنساء والفتيات خدمات دعم حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والاعتداء على الأطفال. وفي عام 2020، أنفقت الأمم المتحدة 2460298 دولارًا أمريكيًا على التدخلات في هذا المجال ذي الأولوية.

الشراكات

للفريق القطري عدد من الشركاء نتيجة لمساهمته القوية في الاستجابة الإنسانية وكذلك البرامج التي تركز على التنمية في السنوات الماضية. وقد كان تقديم الدعم مهماً عن طريق شراكات المجتمع المدني والحكومة. ومن المحتمل أن يؤدي الانتقال التدريجي من الحلول الإنسانية إلى الحلول الدائمة الطويلة الأجل إلى شراكة أقوى مع المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص. بيد أن الشراكات مع المجتمع المدني ومجموعات المتطوعين وخاصة المتطوعين من المجتمعات المحلية ستكون ضرورية لضمان عدم إهمال أحد، خاصة ضمن مجتمعات النازحين والمستضعفين. وسيتعاون فريق الأمم المتحدة القطري مع وزارة الشباب والرياضة والأطراف المعنية الأخرى للمساعدة في صياغة وتنفيذ خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتطوع الشبابي، وإعداد أطر عمل طوعية المبني وإنشاء منصات أو شبكات للشباب تساعدهم على المشاركة في العمل التطوعي من أجل التماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية. وسيعمل فريق الأمم المتحدة القطري أيضًا مع الحكومة على الصعيدين الاتحادي والمحلي، لاسيما وزارات التخطيط، والعمل والشؤون الاجتماعية، والداخلية، والصحة والبيئة، والتجارة، والهجرة والمهجرين، والعدل، واللجنة العليا للتعايش والسلم المجتمعي، والمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان. وسيتم حث المانحين على تقديم الدعم اللازم لسد الفجوة مع تحول المشاريع نحو تركيز إنمائي أكثر استدامة، وكذلك المشاركة في مجال بناء القدرات. وبالمثل، سينظر في العمل مع جهات إقليمية لتقديم الدعم الفني بالتعاون مع الحكومة.

[37] https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/social-cohesion/in-depth.html
[38] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Iraq_2021_22.pdf
[39] https://iraq.iom.int/publications/iom-iraq-mhpss-programme-activities-overview-2019-2020

المخاطر وإدارة المخاطر

في عام 2021، ستواصل الأمم المتحدة دعم حكومة العراق لتحقيق التماسك الاجتماعي وبناء السلام والحماية والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى الدعم في الاستجابة لفيروس كورونا. وستكون هناك مخاطر تترتب على تكرار الأزمات الإنسانية نتيجة للصراع أو مع استمرار الجائحة في التأثير على المجتمعات الضعيفة. وسيكون من المهم للأمم المتحدة وشركائها إبقاء قضايا حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والشمول والحماية في المقدمة في ظل الوضع الحالي. إن الحفاظ على دور ولهجة عامة محايدة ونزيهة عند التعامل مع موقف مشحون أمر ضروري وهذا يوفر فرصة ممتازة للعمل المشترك بين بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري. لذلك، من خلال الإحاطة والمناقشات المنتظمة، ستضمن الأمم المتحدة اتباع نهج متماسك ومتسق للقضايا العاجلة وطويلة الأجل الممثلة في هذه الأولوية الاستراتيجية. يجب على وكالات الأمم المتحدة أن تأخذ في الاعتبار مواءمة النهج وقواعد البيانات الخاصة بمساعدة الحماية الاجتماعية، والمساهمة في بناء نظام حماية اجتماعية فعال وكفؤ وشامل لا يترك أحدًا وراء الركب.

الأولوية الاستراتيجية 2: نمو الاقتصاد لمصلحة الجميع		
نظرية التغيير		
الهدف	**الأولوية الاستراتيجية 2: نمو الاقتصاد لمصلحة الجميع**	
نظرية التغيير في الهدف	***إذا (1)*** *كانت السياسات والتشريعات الاقتصادية للعراق محورها الإنسان وشاملة للجميع؛* ***وإذا (2)*** *أعطيت الأولوية لتعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية؛* ***وإذا (3)*** *تم تسريع التدريب على المهارات الشاملة والتفاعل والشراكة مع القطاع الخاص وتوجيهها نحو سوق العمل؛* ***عندئذ (4)*** *سيصبح الاقتصاد الوطني أكثر مرونة وتنوعاً،* ***لأن (5)*** *سكان العراق، بمن فيهم المهمشون والضعفاء، ستتاح لهم فرص أكبر للعمل وسبل العيش المستدامة داخل قطاع النفط وخارجه.*	
النتائج	***النتيجة 2-1:*** *تعزيز سياسات وتشريعات اقتصادية محورها الإنسان تساهم في نمو اقتصادي شامل ومتنوع يراعي النوع الاجتماعي، مع التركيز على زيادة أمن الدخل والعمل اللائق للنساء والشباب والفئات الضعيفة.*	***النتيجة 2-2:*** *تعزيز قدرات الناس في العراق لتمكين وصول الجميع دون استثناء إلى الأنشطة الاقتصادية والمشاركة فيها.*
نظرية التغيير في النتيجة	*إذا (1) كانت السياسات والتشريعات والآليات الاقتصادية في العراق تراعي النوع الاجتماعي وواقعية؛ وإذا (2) عزز النمو الاقتصادي التشاركي والمتنوع بالابتكار وتنمية القطاع غير النفطي والاستثمار؛ فإن (3) مزيداً من النساء والشباب والفئات الضعيفة سيحظون بأمن الدخل وفرص العمل اللائقة، لأن (4) الاستثمارات والشراكات والحصول على الأصول الأساسية وبناء المهارات سيخلق فرصاً متزايدة في قطاعات عدة.*	*إذا (1) تم تحسين خدمات الحماية والحماية الاجتماعية الشاملة المستدامة وإتاحتها، وإذا (2) كان لدى السكان الذين يعانون من نقص الخدمات حق الوصول العادل والمستدام إلى هذه الخدمات، عندئذ (3) سيتمتع الناس بجودة حياة أفضل بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه؛ لأن (4) الخدمات سريعة الاستجابة ومصممة حسب احتياجاتهم الخاصة.*

أحد أكبر التحديات التي يواجهها العراق الذي ينهض بعد داعش هو استعادة الزخم الاقتصادي. ويتفاقم هذا التحدي بسبب عوامل خارجية أخرى، مثل الأسواق العالمية وتقلبات الأسعار والاتفاقيات التجارية، فضلاً عن التحديات والعجز الداخلي. اعتمد العراق تقليديا على قطاعي النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات والنمو. ومع ذلك، فقد أظهرت السنوات الماضية والأخيرة الطبيعة المحفوفة بالمخاطر لسوق النفط، والتي، عند اقترانها بعدم الاستقرار الوطني والإقليمي، تجعل من الصعب على البلاد أن تستمر في التنمية بقدر كبير. علاوة على ذلك، فإن معدل الفقر الوطني المتأثر بالقيود الشديدة على الحركة بسبب COVID-19، ارتفع بنسبة 7٪ وأصبح 3.9 مليون إضافي، تحت خط الفقر ووصل إلى معدل الفقر إلى 31.7٪ في عام 2020 من 20٪ في عام 2018.

تركز الحكومة العراقية إصلاحات السياسة الاقتصادية على: معالجة العوائق الشاملة أمام التنويع الذي يقوده القطاع الخاص، وإصلاح الحوكمة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاعات إنتاجية مختارة.[40] سيتطلب تخفيف الوضع مزيدًا من التنويع

[40] الحكومة العراقية. 2020. مستند تعريفي تمهيدي. مذكرة استراتيجية حول مجالات الإصلاح ذات الأولوية: نحو اقتصاد أكثر مرونة وشمولية في العراق. مايو 2020.

والاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية. وتحت هذه الأولوية الاستراتيجية، ستقوم الأمم المتحدة باستثمار الإنجازات السابقة، وتشمل المساعدات ما يلي :

- توسيع وتعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية من خلال التدريب على المهارات والاستثمار والابتكار وتنمية ريادة الأعمال وخلق فرص العمل والشركات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى خدمات التسويق والخدمات المالية.
- تحسين تغطية شبكات البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد نهج الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر لتحقيق التنوع.
- تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية.
- دعم التعليم للتوظيف وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك ريادة النساء للأعمال والقيادات النسائية.
- تحديد ودعم خلق فرص عمل تتماشى مع طلب السوق، وخاصة للنساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة.

في عام 2020، دعمت مساعدات الأمم المتحدة إيجاد 16.639 وظيفة ودعمت أيضًا 4.735 شخصًا إضافيًا بخدمات دعم سبل العيش. كما دعمت الأمم المتحدة 1564 شابًا من خلال التدريب الفني والمهني ليكونوا مستعدين بشكل أفضل للتوظيف. ومع ذلك، نظرًا لتفشي COVID-19 والقيود اللاحقة على التنقل، أصبح المراهقون والشباب غير قادرين على التسجيل في جلسات تفاعلية وجهاً لوجه. جاء الوصول إلى فرص بناء المهارات اللازمة للشباب الضعفاء من خلال التحول إلى الوصول الرقمي ومنصات الإنترنت. ومع ذلك، كان على المساعدة، عند القيام بذلك، مراعاة الفجوة الرقمية وكذلك عدم المساواة في الوصول إلى الأجهزة والإنترنت على أساس العمر والجنس والعوامل الاجتماعية الأخرى من خلال التأكد من وصول البرامج عبر الإنترنت إلى الفئات الأكثر ضعفاً.

وعلى مستوى السياسات، في عام 2020، دعمت الأمم المتحدة حكومة العراق لتطوير قانون واحد ووثيقتين استراتيجيتين. بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في عام 2020 44.5٪ لكلا الجنسين وبلغت مشاركة الذكور في القوى العاملة 80٪ والإناث 20٪. في عام 2020، أنفقت الأمم المتحدة الإجمالية 18.106.323 دولارًا أمريكيًا تغطي جميع التدخلات في إطار هذا المجال ذي الأولوية. وفي عام 2021، يواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة العراقية لتحقيق قدر أكبر من التنويع والاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، فضلاً عن تعزيز الشراكات داخل العراق وخارجه.

الشراكات

ستضمن الشراكات القوية مع الشركاء الإقليميين والعالميين، لا سيما في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية، تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وذات صلة. ستتطلب معالجة تنمية المهارات ذات الصلة بفرص العمل الفعلية أيضًا شراكات مع مقدمي خدمات التعليم النظامي وغير الرسمي، ووزارات التعليم / التعليم العالي، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وغرف التجارة والصناعة، والشركات على مستوى المجتمع المحلي، والتي يمكن أن تقدم التدريب المهني والتدريب الداخلي والوظائف الأخرى لدخول فرص التعلم والتوظيف. ستحتاج مؤسسات الإرشاد إلى المشاركة، على سبيل المثال، في تقديم الخدمات للمزارعين وغيرهم في قطاع الزراعة.

المخاطر وإدارة المخاطر

ثمة مخاطر أن جميع التدخلات الاقتصادية قصيرة الأجل، لن تترجم تلقائياً إلى سبل عيش أكثر استدامة. لا يزال ضمان توافق التشريعات والحوافز مع الطلب على القوى العاملة وحماية حقوق العمال ومعايير العمل اللائق أمراً بالغ الأهمية. ينبغي حماية التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الضعيفة عن طريق سياسات وأطر تشريعية مناسبة. وتواجه النساء مخاطر تتعلق بالوصول إلى سوق العمل أو إنشاء مشروعات صغيرة أو متوسطة، أي أن أغلب النساء تعملن في القطاع غير الرسمي حيث توجد حماية أقل لحقوقهن مما يحد من فرص وصولهن إلى وظائف ذات أجر لائق. ومن المتوقع أن يؤدي مكتب تنسيق برنامج منظمة العمل الدولية الذي أنشئ مؤخراً دوراً رئيسياً في تشجيع تبني المعايير الدولية للعمل اللائق وتوجيه الفريق القطري والمؤسسات الوطنية وفقاً لذلك.

الأولوية الاستراتيجية 3: تعزيز المؤسسات والخدمات الفعالة والشاملة وذات الكفاءة.		
نظرية التغيير		
الهدف	**الأولوية الاستراتيجية 3: تعزيز المؤسسات والخدمات الفعالة والشاملة وذات الكفاءة.**	
نظرية التغيير في الهدف	***إذا (1)*** *أعطيت الأولوية لإدارة المعلومات والبيانات كأساس لعمليات صنع القرار والسياسات؛* ***وإذا (2)*** *أشرك المحتاجون في تحديد الاحتياجات والأولويات؛* ***وإذا (3)*** *عززت المؤسسات تقديم خدمات عادلة وشاملة للجميع محورها الإنسان وتقوم على الأدلة وتلبي الاحتياجات وتراعي النوع الاجتماعي والعمر؛* ***عندئذ (4)*** *لن يهمل أحد،* ***لأن (5)*** *جميع سكان العراق سيدخلون ضمن جميع جوانب تقديم الخدمات واتخاذ القرارات المؤسسية.*	
النتائج	***النتيجة 3-1:*** *مؤسسات وأنظمة معززة تقدم خدمات عادلة وشاملة للجميع محورها الإنسان وتقوم على الأدلة وتلبي الاحتياجات وتراعي النوع الاجتماعي والعمر، ولا سيما لفئات السكان الأكثر ضعفاً، مع تركيز خاص على مناصرة قيادة النساء لعمليات صنع القرار.*	***النتيجة 3-2:*** *تحسين قدرات الشعب العراقي والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، على المشاركة والمساهمة في وقيادة عمليات تصميم وتقديم خدمات منصفة ومتجاوبة، وخاصة لأكثر فئات السكان ضعفاً.*
نظرية التغيير في النتيجة	*إذا (1) تمكنت المؤسسات من الحصول على بيانات موثوقة ومتسقة وشاملة بشأن الاحتياجات، وإذا (2) كانت المشاركة والقيادة في عمليات صنع القرار تعزز مشاركة النساء والسكان الضعفاء، فستكون (3) الخدمات أكثر تركيزاً على الإنسان وتصل السكان حسب الاحتياجات، لأن (4) صنع القرار الواقعي والشامل للجميع سيكون مؤسسياً.*	*إذا (1) تم توفير فرص للمجتمع المدني والأفراد للمشاركة في صنع القرار، وإذا (2) مُكنت الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة النساء، من المشاركة والقيادة في القضايا التي تؤثر على جودة حياتهم، عندئذ (3) ستكون الخدمات منصفة وسريعة الاستجابة، لأن (4) التخطيط والتقديم سيعكسان الاحتياجات الفعلية للمتلقين.*

على مدار الأعوام الماضية، تعرضت مؤسسات العراق لضغوط كبيرة، وواجهت تحديات في الوفاء بالتزاماتها حينما كانت البلاد في حالة نزاع. ومع ذلك، ومع خروج العراق من آثارها، يتعين على المؤسسات إعادة التركيز وإعادة التعهد بالتزاماتها تجاه مواطني العراق. وسيتطلب ذلك تقديم الدعم على شكل سياسات وأطر ملائمة وحديثة وتستند إلى الأدلة، واتخاذ القرارات على أساس الاحتياجات، وعمليات شاملة للجميع تضمن عدم إهمال أحد.

في عام 2020، أثرت تدابير الاحتواء التي تقودها الحكومة استجابة للأوضاع السياسية وجائحة COVID-19 - مثل حظر التجول والقيود المفروضة على الحركة وإغلاق الحدود - سلبًا على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وأدت التداعيات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فقدان مصادر الرزق وتعطل الخدمات إلى زيادة حدة الفقر والضعف، خاصة بين الأطفال والشباب. ومن أجل تصميم الاستجابات المناسبة للاحتياجات الفورية التي تسببت فيها جائحة COVID-19 وتصميم برنامج طويل الأمد لإعادة بناء أنظمة التوصيل المؤسسية بشكل أفضل.

الشراكات

إن العراق طرف موقع على عدد من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وبالتالي فهو مدين لشعبه بالوفاء بالالتزامات والإجراءات المطلوبة فيها. في الوقت نفسه، من الأهمية بمكان استعادة الثقة الشعبية في المؤسسات وكذلك خلق مساحة للأشخاص للمشاركة في القرارات التي تحدد نوعية حياتهم والوصول العادل إلى خدمات عالية الجودة.
ضمن هذه الأولوية الاستراتيجية، سيبني إطار التعاون على الأعمال والإنجازات السابقة والتي تشمل التدخلات التالية:

- تعزيز تقديم الخدمات الجيدة والحصول عليها بإنصاف.
- تعزيز وتقوية الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تعزيز الوفاء بالالتزامات مثل الاتفاقيات الدولية والاستراتيجيات الوطنية.
- تشجيع المؤسسات المسؤولة والشاملة للجميع والشفافة التي تولد الثقة.
- تعزيز القيادة النسائية في عمليات صنع القرار.
- تعزيز البيئة التمكينية للمجتمع المدني والقطاع التطوعي
- دعم المؤسسات الوطنية لتحسين تقديم الخدمات التي تأثرت بعدة عوامل خلال السنوات القليلة الماضية.

في عام 2020، دعمت الأمم المتحدة 14 مؤسسة على المستوى الاتحادي وإقليم كوردستان-العراق، مع اعتماد تشريعات وسياسات قائمة على الأدلة والاحتياجات لتقديم خدمات شاملة ومستجيبة للعمر والجنس. وكانت هذه: وزارة التربية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التخطيط، وإدارة شؤون النوع الاجتماعي في مكتب الرئيس والمديريات العامة في عشر محافظات. كما عززت الأمم المتحدة أيضًا ثلاثة عشر نظامًا لإدارة المعلومات القطرية ومنصات رقمية مبتكرة، و13 معيارًا للإجراءات والمبادئ التوجيهية، وأجريت 17 دراسة واستقصاء في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ 75 توصية ناشئة عن تقارير حقوق الإنسان بمساعدة الأمم المتحدة. وتم استخدام 77٪ من ميزانيات قطاع الصحة و80٪ من ميزانيات قطاع التعليم بحلول نهاية عام 2020.

فيما يتعلق بتعزيز نظام تقديم الخدمات، في عام 2020، دعمت الأمم المتحدة تطوير خمسة عشر سياسة واستراتيجية وتشريعًا بما في ذلك تنفيذها، مما عزز القدرات المؤسسية والاستجابة وساعد 41٪ من المتخصصين في تدخلات بناء القدرات. كما دعمت الأمم المتحدة ثماني مبادرات للهيئات الحكومية لتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها وتدريبها على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشغل النساء حاليًا 23.5٪ من المقاعد البرلمانية وأكثر من 4.3٪ من المناصب الإدارية في كل من القطاعين العام والخاص.

في عام 2020، دعمت الأمم المتحدة 214 وحدة إدارية ومشروعًا للبنية التحتية مما أدى إلى زيادة الوصول إلى الخدمات في القطاعات ذات الأولوية، وسهلت 14 شراكة في التنمية المستدامة، ومنع النزاعات وعمليات التخفيف من حدتها، وتم الوصول إلى 1.195.720 شخصًا مهمشا في بيئة هشة. إلى جانب ذلك، تلتزم سياسة الصحة في العراق 2014-2023 بالاستثمار في المشاركة المجتمعية والدعم التطوعي[41] للاستعداد للطوارئ مع التركيز على بناء القدرات البشرية والأنظمة المتكاملة المستدامة.

وقد أنفقت الأمم المتحدة 117.899.274 دولارًا أمريكيًا في عام 2020 لتغطية جميع التدخلات في إطار مجال هذه الأولوية. وفي عام 2021، ستواصل الأمم المتحدة دعم حكومة العراق لتحسين القدرة والنظام لتقديم خدمات شاملة لشعبها، بما في ذلك المهمشين والضعفاء.

المخاطر وإدارة المخاطر:

إن التغيير داخل المؤسسات والنظم هو من اختصاصات الدولة عموماً. وعلى مدار السنين، وجهت موارد كبيرة إلى مبادرات بناء القدرات والمؤسسات. ومع التأثير على البنية التحتية المادية للبلاد، واستمرار تحدي تلبية احتياجات الناس والمجتمعات، سيكون من الضروري تعزيز هذه القدرات وتحسينها. وهناك خطر أن يستغرق ذلك وقتًا أطول مما كان متوقعًا، ولكن هناك أيضًا طلب قوي على إجراءات سريعة، كما يتضح من مظاهرات الشباب في أكتوبر 2019. ومع ذلك، من المهم ألا تعرض السرعة الاستدامة والجودة للخطر. يحتاج فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه إلى تقديم أدلة منتظمة على الاحتياجات وكذلك النتائج للتخطيط المستهدف والاستثمار والتنفيذ. علاوة على ذلك، فإن الحواجز الهيكلية والاجتماعية أمام مشاركة المرأة ستعيق تصميم وتنفيذ الخدمات المراعية للمنظور الجنساني.

الأولوية الاستراتيجية 4: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية ومخاطر الكوارث والقدرة على مواجهة تغير المناخ	
نظرية التغيير	
الهدف	**الأولوية الاستراتيجية 4: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية ومخاطر الكوارث والقدرة على مواجهة تغير المناخ**
نظرية التغيير في الهدف	***إذا (1)*** *تم تعزيز سياسات وأطر الموارد الطبيعية وتوفير الموارد المناسبة لها،* ***وإذا (2)*** *شارك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات المعنية المحلية الأخرى في تعزيز استخدام وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة بطريقة شاملة للجميع ومسؤولة وشفافة ومستدامة،* ***وإذا (3)*** *زاد التركيز على تنمية الموارد المتجددة ومصادر الطاقة البديلة، فإن****(4)*** *قدرة العراق على الصمود والتعافي من النزوح والصدمات المرتبطة بالمناخ و/أو الناجمة عن المناخ ستتحسن؛ لأن ذلك (5) سيزيد من القدرة على مواجهة تغير المناخ والإجهاد البيئي والأخطار الطبيعية والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان.*
	النتيجة 4-1: *تنفيذ سياسات وأطر عمل قوية وذات موارد كافية لإدارة الموارد الطبيعية (بما*
	النتيجة 4-2: *زيادة مشاركة شعب العراق والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص*

41 https://extranet.who.int/countryplanningcycles/sites/default/files/planning_cycle_repository/iraq/iraqs_national_health_policy_2014-2023.pdf

النتائج	*فيها المشتركة مع البلدان المجاورة)، وتنمية الموارد المتجددة، وزيادة القدرة على مواجهة تغير المناخ والإجهاد البيئي والأخطار الطبيعية والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان.*	*لضمان إدارة أكثر مسؤولية وشمولاً ومساءلة وشفافية للموارد الطبيعية والبيئة.*
نظرية التغيير في النتيجة	*إذا (1) أعطيت الأولوية لتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد المتجددة؛ وإذا (2) جرى تعزيز سياسات وأطر ذات موارد مستدامة وتنفيذها بإنصاف وشفافية؛ (3) سيصبح العراق أكثر قدرة على المواجهة والتعافي من أي صدمات أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان؛ لأنه (4) سيملك قدر أكبر من القدرة على المواجهة والمرونة وإدارة مخاطر أفضل وأكثر شمولاً .*	*إذا (1) زادت مشاركة أولئك الأكثر تأثراً بضعف إدارة الموارد والكوارث بما في ذلك النساء والفتيات؛ وإذا (2) تم إشراك القطاع الخاص والمؤسسات لتحديد وتعزيز وسائل جديدة لتعزيز الإنذار المبكر والعمل البيئي المجتمعي؛ وإذا (3) جرى تمكين آليات محلية ومجتمعية من مراقبة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ (4) سيتم تحسين الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية وسيتم تقليل مخاطر الكوارث، لأن (5) المساءلة والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة ستكون من مسؤولية الجميع.*

العراق دولة غنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، لكنها تواجه تحديات في مجالات أخرى مثل إدارة موارد المياه والتلوث البيئي المرتبط بالصراع. وعلى هذا النحو، يجب توخي الحذر لحماية البيئة والسكان في نفس الوقت، من أجل الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة. وتتطلب مثل هذه الجهود التزامات طويلة الأجل من الحكومة والشعب، وكذلك اتفاقيات (عبر الحدود) مع تلك الكيانات الخارجية التي تعتمد على /تتشارك في الموارد خارج أراضي العراق. سيكون عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم البيئية 2021-2030، الذي يهدف إلى منع ووقف وعكس تدهور النظم البيئية في جميع أنحاء العالم،[42] منصة مثالية للشراكات وتعبئة الموارد في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية

في عام 2020، دعمت الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجيتين للحد من مخاطر الكوارث، سياسة واحدة بشأن التزامات العراق الدولية للتخفيف من تغير المناخ، وتم الانتهاء بنجاح من ثلاثين خطة للاستجابة للطوارئ. كما تم تدريب ما مجموعه 206 موظفين وزاريين على إدارة الموارد الطبيعية. إلى جانب ذلك، دعمت الأمم المتحدة العراق أيضًا في تنفيذ اتفاقية باريس، وهي المعاهدة الدولية الملزمة قانونيًا بشأن تغير المناخ، وكذلك بشأن المساهمة المحددة وطنياً للعراق التي تتناول كلاً من التخفيف من غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ. [43]

على المستوى المجتمعي، تم الوصول إلى 350 شابًا من خلال المشاركة الاجتماعية والمدنية بشأن المياه المقاومة للمناخ، وتم تقديم وتنفيذ ثلاثة مشاريع مياه منخفضة التكلفة لتناسب احتياجات المجتمعات المحلية، كما تم إنشاء ثلاث شبكات من أنظمة الإنذار والاتصالات في حالات الطوارئ .(EACS) بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أحد عشر نظامًا لمياه الصرف الصحي الطبية لتلائم احتياجات المجتمعات المحلية. في عام 2020، أنفقت الأمم المتحدة بشكل إجمالي 17.698.444 دولارًا أمريكيًا تغطي جميع التدخلات في إطار مجال الأولوية هذا.

في عام 2021، تواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة العراقية لبناء القدرة على الصمود والتعافي من النزوح المرتبط بالمناخ و/ أو الناجم عن المناخ من خلال الاتصال بعمليات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية وتوسيع نطاق الإجراءات المحلية من أجل الاقتصاد الأخضر.

الشراكات

الشراكة الأساسية التي يجب تعزيزها هي الشراكة بين الدولة والشعب فيما يتعلق بسبل استخدام الموارد وإدارتها بطريقة مستدامة، وكذلك ضمان الوصول العادل إلى الموارد بالجودة نفسها. ومع ضغوط النزوح على الموارد المحلية، سيتم أيضاً تشجيع الشراكات بين المجتمعات المحلية لتجنب النزاعات على الموارد. وسيتطلب هذا شراكة الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية والمحلية، والمعاهد العلمية والتقنية، وكذلك وجهاء المجتمع. وستركز شراكات الأمم المتحدة على تلبية احتياجات الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً وفي نفس الوقت بناء الشراكات بين السكان والحكومة. وسيكون المتطوعون المجتمعيون[44]

https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/all-projects/Support-to-Iraq-Nationally-Determined-Contribution.html

[44] https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/Stabilization/annual-gender-report-2020.html

جزءًا لا يتجزأ من خطط التأهب لمخاطر الكوارث وسيدعم الفريق القطري الحكومة لبناء قدرات المتطوعين من الإناث والذكور في المجتمع كجزء من الاستعداد لمخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها.

وسيولى اهتمام خاص لإشراك المدافعين عن حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء لضمان أن تكون المشاورات شاملة، مع ملاحظة أنه من المحتمل أن يتأثر عدد أكبر من النساء سلبًا بسبب سوء إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ. وسيتم تعزيز الشراكات الأخرى على المستوى الإقليمي، لدعم الحكومة في معالجة المسائل العابرة للحدود، مثل إدارة الموارد المائية. وقد يتطلب هذا مشاركة النظراء في المنطقة، بالإضافة إلى العمل مع الجهات الإقليمية لتوفير القدرات الفنية والاستشارية حسب الحاجة.

ووفقاً لهذه الأولوية الاستراتيجية، سيستفيد إطار التعاون من الإنجازات السابقة. وتشمل مجالات التدخل ما يلي:

- تعزيز إدارة الموارد الشاملة للجميع والشفافة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.
- معالجة التلوث البيئي، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة وغيرها من أشكال التلوث المرتبطة بالنزاع، والتلوث الصناعي، وغيره.
- تعزيز التعاون العابر للحدود.
- ضمان الحصول العادل على الموارد والخدمات.
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة والتكيف مع المناخ (بما في ذلك مكافحة التصحر).
- تحسين القدرة على مواجهة الصدمات عن طريق التأهب لمخاطر الكوارث ومواجهتها وإدارتها.

المخاطر وإدارة المخاطر:

سيشكل تمويل هذه الأولوية الاستراتيجية تحديًا، حيث أن العديد من التدخلات مكلفة وطويلة الأجل، مثل معالجة التلوث وتنظيف المناطق المتضررة ومكافحة التصحر. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتم تحديد أولويات الروابط بين هذه النتائج وتلك الخاصة بالأولويات الاستراتيجية الثلاث الأخرى والاستفادة منها من أجل تحسين النتائج بشكل عام. وتعد المساءلة عن الموارد الطبيعية عملية صعبة، لا سيما تلك المشتركة مع البلدان المجاورة أو التي لها قيمة تجارية عالية مما يجعلها مصدراً للتوترات المحلية إن لم تكن وطنية و/أو إقليمية. ستكون حماية البيئة ومنع و /أو التخفيف من النزوح المرتبط بالمناخ و /أو الناجم عن المناخ من الأولويات.

الأولوية الاستراتيجية 5: تحقيق حلول كريمة وآمنة وطوعية ودائمة للنزوح في العراق		
نظرية التغيير		
الهدف	**الأولوية الاستراتيجية 5: تحقيق حلول كريمة وآمنة وطوعية ودائمة للنزوح في العراق**	
نظرية التغيير في الهدف	*إذا (1) كانت الجهود المبذولة لحل مشكلة النزوح الداخلي في العراق تلتزم بمعايير حقوق الإنسان والحماية والحساسية للنزاع وإذا (2) تمتلك الحكومة القدرة على قيادة نهج منسق وشامل للجميع ومتعدد القطاعات ومتعدد الطبقات ، مع دعم تكميلي من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار ، لدعم نتائج الحلول الدائمة ؛ وإذا تم تصحيح (3) الحواجز المعقدة والمتداخلة والمترابطة في كثير من الأحيان أمام الحلول الدائمة فعندئذ (4) يكون النازحون والعائدون وغيرهم من السكان المتضررين من النزوح في العراق قادرين على متابعة مسارات لحل النزوح لأنه (5) سيتم دعمهم لتحقيق حلول دائمة مستدامة من خلال العودة الطوعية أو الاندماج المحلي أو إعادة التوطين.*	
النتائج	***النتيجة 5-1**: تدعم مبادرات الاستقرار والتنمية وبناء السلام المعززة التدخلات على أساس المنطقة في مواقع النزوح أو العودة أو إعادة التوطين لتعزيز تحقيق الحلول الدائمة الطوعية والآمنة والكريمة للسكان المتضررين من النزوح*	***النتيجة 5-2:** يتم دعم السلطات الوطنية والمحلية لقيادة تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط فعالة وشاملة لتحقيق حلول دائمة للنزوح في العراق لجميع الأشخاص المتضررين من النزوح، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق الفعال وجمع البيانات لدعم النتائج القائمة على الأدلة.*
نظرية التغيير في النتيجة	*إذا (1) كان النازحون والعائدون يتمتعون بإمكانية الوصول المتكافئ إلى الخدمات الأساسية والإسكان المستدام وخيارات سبل العيش والوصول إلى الوثائق الشخصية / المدنية وإذا كان (2) السكان المتضررين من النزوح قادرين على العيش معًا بسلام مع تعزيز الثقة المشتركة وتحسين الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية وزيادة مشاركة النساء / الشباب فعندئذ (3) ستكون الحلول الدائمة قابلة للتحقيق على المستوى المحلي لأن (4) مبادرات الاستقرار والتنمية وبناء السلام القوية ستعالج التحديات والعوائق على مستوى المنطقة التي تحول دون حل النزوح في مواقع الاندماج أو العودة أو إعادة التوطين.*	*إذا (1) تم تعزيز تخطيط الحلول الدائمة المحلية والوطنية لتطوير وتنفيذ مناهج / خطط تساهم في نتائج الحلول الدائمة؛ وإذا (2) أصبحت المشاركة الحكومية والتخطيط المشترك أكثر كفاءة من خلال التدريب المعزز على الحلول الدائمة وبناء القدرات والتنسيق وآليات جمع البيانات عندئذ (3) سيتم تعزيز قدرات الحكومة الوطنية وملكيتها لحل التحديات المتعلقة بالنزوح المشتت لأن (4) السلطات أكثر قدرة ويتم دعمها لقيادة تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط فعالة وشاملة لهدف تحقيق حلول دائمة في العراق.*

الشراكات

تدرك الجهات الفاعلة في مجال المساعدة بشكل عام الصعوبات في تهيئة الظروف لعودة آمنة وطوعية وكريمة أو دمج أو استقرار المجموعات السكانية المتأثرة بالنزوح المتبقية في العراق. يطرح ضمان استدامة عمليات العودة وغيرها من المسارات للوصول إلى حلول دائمة، والتي اتبعها بالفعل العديد من النازحين داخليًا، العديد من التحديات. وبالتالي، فإن المساهمات المشتركة للجهات الحكومية المحلية والوطنية وكذلك الجهات المعنية بالشؤون الإنسانية والتنمية وبناء السلام وتحقيق الاستقرار تمثل أمور ضرورية لمواجهة هذه التحديات.

سيكون النهج الذي تقوده الحكومة بين جميع الأطراف المعنية المذكورة أعلاه ضروريًا لدعم نتائج الحلول الدائمة على المستويين المحلي والوطني. وعلى المستوى الوطني، يشكل إدراج الأولوية الاستراتيجية الخامسة في إطار التعاون بقيادة فريق العمل المعني بالحلول الدائمة بقيادة الأمم المتحدة خطوة مهمة لتحديد الأنشطة والنتائج المتوقعة وآليات الإبلاغ ورصد التقدم وتحديد الثغرات التي تتماشى مع "الخطة الوطنية لحل مشكلة النزوح" التي اعتمدتها الحكومة العراقية مؤخراً.

على المستوى المحلي، سيتم السعي إلى إيجاد حلول دائمة من خلال تطوير خطط عمل محلية للحلول الدائمة، تم تطويرها بشكل مشترك من قبل مجموعات التنسيق على مستوى المنطقة المكونة من ممثلين عن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي وتحقيق الاستقرار وبناء السلام، والمتطوعين الذين سيعملون جنبًا إلى جنب مع السلطات المحلية.

ووفقاً لهذه الأولوية الاستراتيجية تشمل مجالات التدخل الرئيسية ما يلي:

- **تعزيز مبادرات الاستقرار والتنمية وبناء السلام المعززة على أساس المنطقة في مواقع النزوح أو العودة أو إعادة التوطين.**
- **تعزيز المشاركة الحكومية الفعالة والتخطيط المشترك من خلال تنسيق الحلول الدائمة وآلية جمع البيانات.**
- **تعزيز قدرات وملكية الحكومات المحلية والوطنية لتسهيل تطوير وتنفيذ المناهج التي تساهم في أهداف الحلول الدائمة.**
- **ضمان الوصول العادل إلى حلول دائمة طوعية وآمنة وكريمة للسكان المتضررين من النزوح.**
- **معالجة العقبات المعقدة والمتداخلة في كثير من الأحيان أمام العودة إلى الوطن والتي يوجهها اللاجئون والنازحون.**

المخاطر وإدارة المخاطر:

يواجه العديد ممن بقوا في حالة نزوح عقبة كبيرة أو أكثر للتقدم نحو حلول دائمة لظروفهم، حتى بين أولئك الذين عادوا بالفعل، لا تزال هناك تحديات كبيرة تنتظرهم. وتحدث التحديات نتيجة المستويات العالية من الأضرار التي تلحق بالمساكن والبنية التحتية نتيجة للنزاع، عدم القدرة على الوصول إلى الوظائف والأنشطة المدرة للدخل، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب، وتحديات التماسك الاجتماعي، وقضايا السلامة والأمن، ومشاكل أخرى.

يجب أن تسهل التدخلات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في مجال المساعدة تنفيذ جميع الأعمال بشكل مشترك مع النظراء الحكوميين، الذين ينبغي أن يكونوا جزءًا من و / أو يقودون التخطيط وتحديد الأولويات والتنفيذ والرصد للبرامج. وسيكون للعديد من العوامل الخارجية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فعالية الاقتصاد، وتوفر الوظائف اللائقة، وديناميكيات الأمن، والتحديات السياسية المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها - في نهاية المطاف تحت قيادة وتأثير السلطات الوطنية - تأثير على القدرة على تحقيق حلول دائمة.

5.2 أوجه التآزر بين نتائج الإطار التعاوني

تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تجسد كل من الأولويات والنتائج رابطة التغيير والشراكات. ومعًا، يمثلون وسيلة لتوجيه تعاون الحكومة العراقية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر شمولاً واستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. علاوة على ذلك، نظر إطار التعاون في الأطر الوطنية وناقش إنشاء روابط مع خطة الاستجابة الإنسانية [45] لعامي 2020 و2021 وكذلك مع عملية تخطيط بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. إن مشاركة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في تطوير إطار التعاون ستخلق روابط قوية مع جميع الأطر الأخرى القائمة. إلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، وتوسيع نطاق العمل في التوثيق القانوني والتدخلات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات.

6.2 الاستدامة

ستتم معالجة استدامة نتائج التعاون من خلال تنمية القدرات الملموسة والتعاون المعزز عبر القطاعات. وسوف يركز إطار التعاون على دعم إصلاحات الحوكمة والتماسك الاجتماعي وتنويع الاقتصاد بطريقة تضمن الاستدامة. وقد تم تصميم نتائجها وتدخلاتها لتطوير رأس المال الاجتماعي والبشري للعراق، بما في ذلك النساء والفئات المهمشة، مع مراعاة بيئة البلاد ومواردها الطبيعية. ومع انتقال العراق من المساعدة الإنسانية إلى الاستثمار التنموي، سيتم تطوير الاستجابة للصدمات الناجمة عن تغيرات السوق العالمية للنفط في أعقاب جائحة COVID-19بطريقة مرنة ولذلك، فان أحد طرق ضمان الاستدامة في العراق يتمثل في خلق فرص عمل في القطاعات الإنتاجية غير النفطية من خلال تنمية القطاع الخاص وبناء رأس المال البشري لزيادة المشاركة.

ستعمل الحكومة العراقية وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز مشاركة أقوى وأعمق مع القطاع الخاص، كمحركين للتنويع الاقتصادي، ومع منظمات المجتمع المدني لتقديم آراء وإسهامات فنية فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع وخلق مساحة أكبر لخدماتهما على مستوى المجتمع المحلي، وخاصة للفئات الضعيفة، وبشكل أساسي النساء والأطفال والشباب والأقليات العرقية والدينية وذوي الاحتياجات الخاصة والنازحين والمهاجرين وضحايا الإتجار بالبشر واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. ومن المتوقع أن تساهم مشاركة منظومة الأمم المتحدة على المستويات المحلية في تعزيز قدرات التخطيط والتنفيذ على المستوى دون الوطني، بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. إن إعادة بناء ثقة السكان ومرونتهم بعد صدمات داعش والأزمات السابقة ستعزز هذا التغيير مع التماسك الاجتماعي والمصالحة وبناء السلام على المستويات دون الوطنية والمجتمعية.

---

[45] العراق: خطة الاستجابة الإنسانية 2020 [بالإنكليزية] | الاستجابة الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية للعراق 2021 (شباط 2021) – العراق.

7.2 المزايا النسبية للأمم المتحدة وتشكيل فريق الأمم المتحدة القطري

يلتزم فريق الأمم المتحدة القطري بتحسين جمع البيانات، مع التركيز بشكل خاص على البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر كحد أدنى، فضلاً عن تحليل البيانات وتبادل المعلومات، من أجل تمكين صنع القرار القائم على الأدلة على جميع المستويات. علاوة على ذلك، يتمتع فريق الأمم المتحدة القطري في العراق بميزة كبيرة من حيث وصوله إلى الآليات الوطنية ودون الوطنية وكذلك المجتمع المدني. إلى جانب ذلك، لديه القدرة على الاستفادة من الموارد البشرية الإقليمية والعالمية والممارسات الجيدة. وسيؤدي تحسين كفاءات الأمم المتحدة إلى زيادة البرامج المشتركة، ومع ذلك، فإن الافتقار إلى التمويل طويل الأجل قد يمثل تحديًا.

تواصل قيادة الأمم المتحدة معالجة الفجوة بين احتياجات الناس واستجابة الأنظمة الوطنية، من خلال تقديم الدعم الفني، على الرغم من العديد من التحديات السياسية. نظرًا لأن الأمن لا يزال يمثل أولوية في إنفاق الحكومة، فمن المهم إدراك أن هناك عددًا من الجهات الفاعلة المعنية بالأمر. وفضلاً عن التوترات بين هذه الجهات مثل التوترات الإقليمية، مثل سوريا وتركيا وإيران من حيث التوترات طويلة الأمد والتوترات الجديدة بين الولايات المتحدة وإيران. لذلك فبدلاً من الاستثمار في أجندة التنمية البشرية والوطنية، لا يزال هناك تركيز على تمويل قطاع الأمن. ويؤثر ذلك أيضًا على وضع المانحين، من حيث الرغبة والاستعداد في توفير الأموال للأعمال في أجزاء معينة من البلاد

بينما يلتزم فريق الأمم المتحدة القطري بالتحرك نحو صورة أكثر تركيزًا على التنمية خلال الفترات 2020-2024، من المهم إدراك عدم الاستقرار المستمر والاحتياجات الإنسانية. ستكون هناك حاجة إلى تمويل انتقالي من المانحين والحكومة إلى جانب تعزيز الحوار مع الحكومة بشأن تخصيص الموارد الوطنية للأمم المتحدة لسد الفجوة. إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة التي قام بها فريق الأمم المتحدة القطري حول التوظيف أشارت إلى هيمنة الموظفين والبرامج التي تركز على الشؤون الإنسانية. كما عكس التوزيع الجغرافي للموظفين هذا الأمر، حيث يتركز الموظفون في أربيل بسبب البرامج الإنسانية، التي غالباً ما تكون في الشمال، حيث المرونة الأكبر فيما يتعلق بالسكن وإمكانية الوصول.

1.3 استراتيجية التنفيذ والشراكات الاستراتيجية

تمكنت لجنة الخدمات المشتركة من مراجعة التقدم المحرز في التنفيذ، والأهمية المستمرة للأولويات الاستراتيجية ونتائجها وكذلك الاحتياجات الناشئة. وسيقوم فريق الأمم المتحدة القطري، الذي يمثله المنسق المقيم، بإدخال تلك المعلومات في تقاسم عمل الأطر أو الآليات الأخرى التي تشارك فيها الأمم المتحدة. وسيكون منتدى شركاء التنمية أحد أهم الشراكات لإطار تمويل أهداف التنمية المستدامة، والذي يتألف حاليًا من 31 جهة مانحة. أدت المشاورات مع أعضاء لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وهي شبكة تضم حوالي 180 منظمة غير حكومية وطنية ودولية في البلاد إلى توعية تطوير إطار التعاون. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطوير المشاركة مع القطاع الخاص مع بدء العمل في إطار التعاون.

التكامل المحتمل لآليات تنسيق المساعدة الإنسانية وإطار التعاون

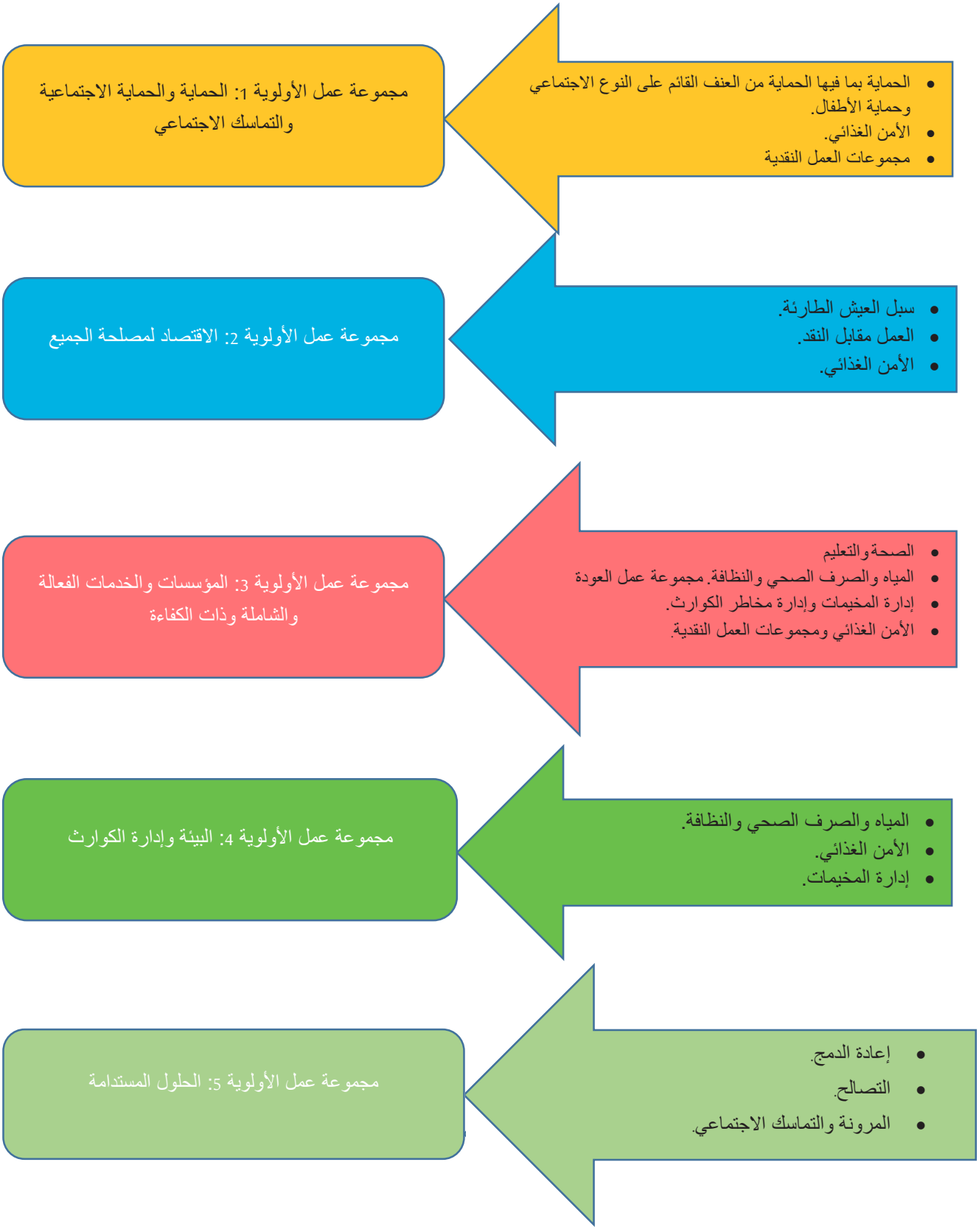

كانت وكالات الأمم المتحدة تقدم الدعم لتطوير وتنفيذ الأنشطة داخل الإطار التعاوني، والتي تشمل الدعم الفني، والمساعدة النقدية، والمعدات، والأموال للدعوة والبحث، والرصد والتقييم. قد يشمل الدعم الإضافي الوصول إلى أنظمة المعلومات العالمية التي تديرها منظمة الأمم المتحدة، وشبكة المكاتب القطرية لوكالات الأمم المتحدة وأنظمة المعلومات المتخصصة، بما في ذلك قوائم الاستشاريين.
قد يمتد دعم الأمم المتحدة أيضًا إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. يتم توزيع أموال الأمم المتحدة حسب السنة التقويمية وفقًا لقانون الإطار التعاوني. الأموال التي لم يخصصها المانحون لوكالات الأمم المتحدة لأنشطة محددة يمكن إعادة تخصيصها لأنشطة أخرى حسب الحاجة. ستدعم الحكومة جهود وكالات منظومة الأمم المتحدة لجمع الأموال وتسهيل تنفيذ الإعلان التكميلي، حسب الحاجة.

2.3 خطط العمل المشتركة

حددت مجموعات عمل ذات الأولويات مخرجات جماعية لكل نتيجة ستشكل الأساس لخطط العمل المشتركة. وخُطط للبرامج الجارية التي ستستمر حتى عام 2020 ضمن مجموعات عمل الأولويات كلها، وكذلك المبادرات التي تنعكس في خطة المساعدة الإنسانية و/أو الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، كمداخل لبرامج التنمية البشرية. ومن المتوقع أن تشمل المخرجات جميع الأنشطة الجارية والمتوقعة للفريق القطري. وعندما تتجسد هذه الأنشطة في إطار منفصل، مثل خطة الاستجابة الإنسانية، سيتم توضيح الروابط وسيأخذ الرصد في الاعتبار الإطار الآخر. لا تزال إمكانية وجود إطار استراتيجي متكامل قيد المناقشة ضمن قيادة البعثة. وفي حال وجود مثل هذا الإطار، فسوف ينطبق الشيء نفسه، ويجري تعميم الرصد وتبادل المعلومات بشأن النتائج والتحديات والدروس المستفادة على جميع آليات التنفيذ. في هذه المرحلة الزمنية، وضعت خطة عمل مشتركة لعام 2020 لكل مجموعة من مجموعات عمل الأولويات، ما يعكس أساساً تلك البرامج الجارية أو المتفق عليها مع الشركاء المانحين والحكومة. علاوة على ذلك، ستقوم مجموعات عمل الأولويات خلال عام 2020 بتحديد الفرص المتاحة لزيادة البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة، وستضع خطط عمل مشتركة لبقية فترة إطار التعاون.

3.3 الحوكمة

ثمة آليتان أساسيتان لتنفيذ إطار التعاون، وهما مجموعات عمل الأولويات واللجنة التوجيهية المشتركة. ويوضح الشكل أدناه كيف ترتبطان ببعضهما البعض وبالفريق القطري وفريق إدارة البرنامج. يمثل الصف السفلي من الهياكل جهات تقدم مساهمة ودعماً ومشورة فنية إلى مجموعات عمل الأولويات والفريق القطري. وبالتحديد، سوف تؤدي دوراً رئيسياً أثناء رصد إطار التعاون. يمكن الاطلاع على الشروط المرجعية لمجموعات عمل الأولويات واللجنة التوجيهية المشتركة في الملحق 4. ثمة إمكانية لزيادة مشاركة الشركاء الحكوميين في مجموعات عمل الأولويات، الأمر الذي سيدرس أكثر في عام 2020 مع الحكومة ويناقش عبر اللجنة التوجيهية المشتركة.

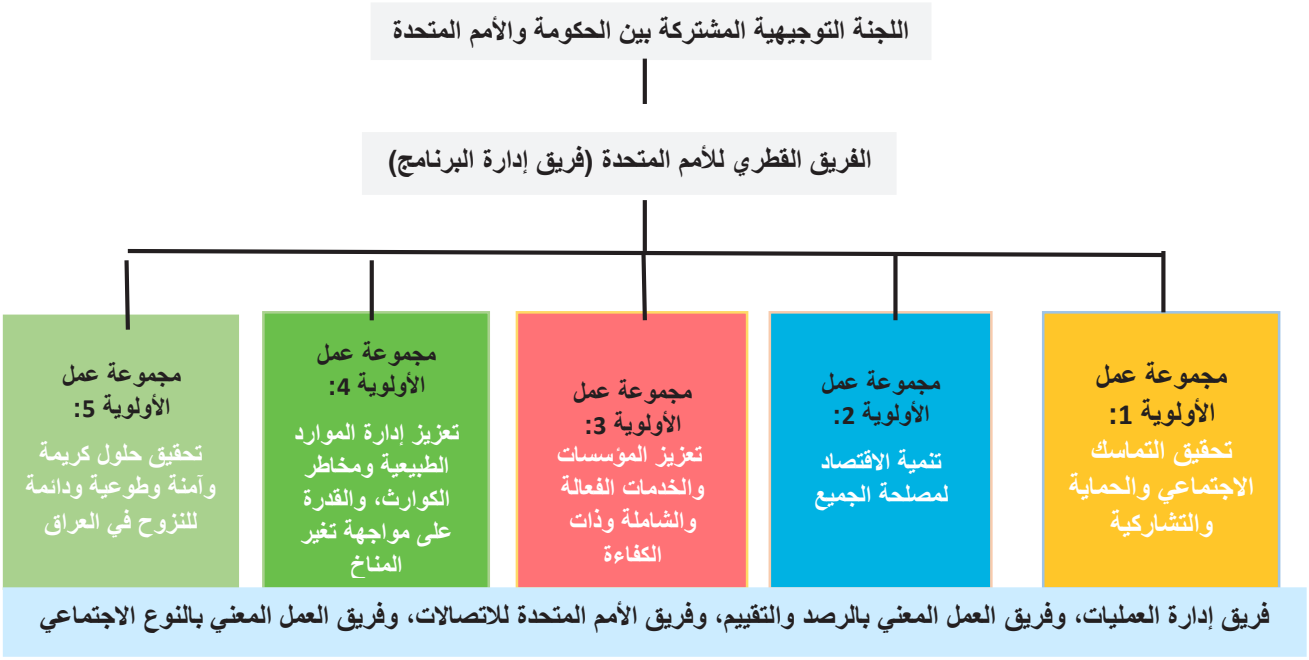
اللجنة التوجيهية المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة
الفريق القطري للأمم المتحدة (فريق إدارة البرنامج)
مجموعة عمل الأولوية 1: تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية والتشاركية
مجموعة عمل الأولوية 2: تنمية الاقتصاد لمصلحة الجميع
مجموعة عمل الأولوية 3: تعزيز المؤسسات والخدمات الفعالة والشاملة وذات الكفاءة
مجموعة عمل الأولوية 4: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية ومخاطر الكوارث، والقدرة على مواجهة تغير المناخ
مجموعة عمل الأولوية 5: تحقيق حلول كريمة وآمنة وطوعية ودائمة للنزوح في العراق
فريق إدارة العمليات، وفريق العمل المعني بالرصد والتقييم، وفريق الأمم المتحدة للاتصالات، وفريق العمل المعني بالنوع الاجتماعي

1.4 خطة الرصد

أعطيت الأولوية للمؤشرات التي سبق أن استخدمتها الحكومة في رؤية العراق 2030 التي انعكست في تقرير التنمية المستدامة والمراجعة الوطنية الطوعية. في حالة عدم إدراج المؤشرات، تم استخدام المؤشرات العالمية. كانت المصادر المفضلة لبيانات خط الأساس هي الدراسات الاستقصائية الحكومية أو قواعد البيانات، والبيانات المنتظمة للأمم المتحدة. في بعض الحالات التي لا تتوفر فيها خطوط الأساس، سيتم إجراء عملية لجمع البيانات الأساسية أثناء كل مراجعة لإطار التعاون. بمجرد التوقيع على إطار التعاون، سيتم تقديمه كشرط أساسي لتأسيس العراق في نظام معلومات الأمم المتحدة. سيقوم النظام تلقائيًا باستيراد البيانات، وستكون مجموعات العمل ذات الأولوية ومكتب تنسيق المنطقة مسؤولين عن صيانة المعلومات وتحديثها.

يتفق الشركاء المنفذون على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لرصد جميع الأنشطة التي تدعمها التحويلات النقدية، ويسهلون الوصول إلى السجلات المالية ذات الصلة وإلى الموظفين المسؤولين عن إدارة الأموال المقدمة من وكالات الأمم المتحدة. ولهذا الغرض، يتفق الشركاء المنفذون على ما يلي:

1) مراجعات دورية في الموقع وعمليات تدقيق فورية لسجلاتها المالية من قبل وكالات الأمم المتحدة أو ممثليها، حسب مقتضى الحاجة، وكما تنص فقرات محددة من وثائق/عقود العمل مع وكالات الأمم المتحدة.

2) رصد برنامجي للأنشطة التي تتبع معايير وإرشادات وكالات الأمم المتحدة للزيارات الميدانية والرصد الميداني.

3) تدقيق حسابات خاص أو مجدول. تقوم كل وكالة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى (عند الرغبة في ذلك وبالتشاور مع الوزارة المعنية بالتنسيق) بوضع خطة تدقيق سنوية، مع إعطاء الأولوية لتدقيق حسابات الشركاء المنفذين في المبالغ الكبيرة من المساعدات النقدية المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وأولئك الذين ينبغي تعزيز قدراتهم الإدارية المالية.

أ) المخاطر والفرص

يجري فريق الأمم المتحدة القطري بانتظام مراجعة لمصفوفة "ملاءمة/أهمية البرنامج"، من أجل تقييم التغييرات في أوضاع التنفيذ وكذلك الاحتياجات والميزة النسبية للأمم المتحدة إزاء متطلبات المساعدة الإنسانية المتبقية. في المستقبل المنظور، ستظل هذه الطريقة هي الأساسية لتحديد المخاطر التي تتعرض لها الأمم المتحدة كمنظومة. تجرى تقييمات المخاطر الأخرى واستراتيجيات التخفيف منها على مستوى الوكالة، وبالتالي يتعين على رؤساء مجموعات عمل الأولويات ضمان إجراء المراجعة وتبادل المعلومات بانتظام ضمن المجموعات وفيما بينها لضمان فهم المخاطر جيداً، وعدم تفاقم أي مخاطر بسبب أي إجراء في خطة عمل ضد أخرى. انه من الواجب مراجعة تنفيذ الإطار التعاوني من قبل مجلس الخدمات المشتركة في ضوء التغيرات في السياق السياسي في ضوء الانتفاضات الأخيرة في العراق. أحد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها إطار التعاون هو أنه لن تندلع صراعات أخرى على المستوى الذي شهدناه خلال فترة داعش في العراق، وأن التدابير المتعلقة بـ COVID-19 ستخفف السماح بالإصلاح الاقتصادي. في حالة الصراع أو استمرار وباء COVID-19 وتدابيره، فإن الأمم المتحدة في وضع جيد لتكييف برامجها.

يرتبط الافتراض الثاني بالتحول الضروري في مخصصات الموازنة نحو زيادة الاستثمار في التنمية. وهذا يعتمد على عاملين: أسعار النفط والوضع الأمني في العراق. إذا لم يتم ذلك بطريقة تشاركية ومستدامة، فقد يتعرض إطار التعاون للخطر من ناحية الملكية والقيادة الوطنية. بوصفه دولة متوسطة الدخل، يمتلك العراق موارد، وهناك ضغوط لاستخدام هذه الموارد لتلبية متطلبات التنمية الأساسية، كتقديم الخدمات للجميع. والفشل في التحرك في اتجاه التخطيط المالي سيجعل من المستحيل عملياً التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في العراق. ولتحقيق هذه الغاية، سيكون إطار تمويل أهداف التنمية المستدامة عملية أساسية، ويتطلب مشاركة كاملة من جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، فإن الافتراض الثالث هو وجود اهتمام مستمر كاف من المانحين بدعم العراق لضمان استمرار الدعم أثناء إجراء الإصلاحات والتغيير. على الرغم من أن الوضع الحالي يشجع زيادة زخم المجتمع المدني وارتفاع صوته، فإنه زاد التوترات بين الشعب والحكومة. وبالمثل، فإن رد فعل الاستثمارات الخاصة داخل العراق وخارجه، سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، سيضغط على الوضع وقد يؤثر على عملية صنع القرار الحكومي الخاص باستثمارات التنمية. ومع ذلك، من المهم وضع السياسات والتشريعات والأطر اللازمة وتنفيذها بشكل صحيح. وفي ضوء ذلك، ثمة افتراض رابع، وهو: أن الحكومة ستكون قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لضمان وجود نظام سياسي مستقر.

ب) مراجعة إطار التعاون وإعداد التقارير عنه

في هذه المرحلة، لا تتزامن دورة إطار التعاون مع دورة تخطيط التنمية الوطنية. ولهذا السبب، يُقترح أن تفيد مراجعة منتصف المدة لإطار التعاون أيضاً في صياغة خطة التنمية الوطنية الجديدة، ومن ثم يتم مواءمة أي مراجعة لإطار التعاون تلقائياً مع خطة التنمية الوطنية الجديدة. وبالمثل، سيتم إصدار تقييم قطري مشترك منقح ومحدث إذا لزم الأمر. وسيكون التقييم والتقرير النهائي لإطار التعاون مرتبطاً، ما أمكن، بالتقارير والمراجعات الوطنية بهدف تعزيز الروابط وإعداد التقارير وفق المؤشرات المشتركة.

وفقاً للشروط المرجعية لمجموعات عمل الأولويات، يتم إعداد تقارير منتظمة وإطلاع اللجنة التوجيهية المشتركة عليها، بما في ذلك تقرير سنوي. وتحمل هذه التقارير على نظام UNInfo، وتربط أيضاً بالمنصات الوطنية لبيانات أهداف التنمية المستدامة، بما يضمن وصول المعلومات إلى صناع القرار عبر جميع الجهات المعنية. أثناء إعداد إطار التعاون، كانت هذه المنصات قيد التصميم ومن المأمول أن تكون جاهزة للتشغيل الكامل بحلول نهاية عام 2021. سيكون فريق عمل الرصد والتقييم ورؤساء مجموعات عمل الأولويات مسؤولين عن ضمان الحفاظ على بيانات الوكالة وخطط العمل المشتركة في النظام.

2.4 خطة التقييم

ستقوم كل وكالة بتمويل تقييم برامجها الخاصة. وسيتم إجراء تقييم الإطار التعاوني في مجمله من قبل الوكالات المشاركة بالتعاون مع مكتب تنسيق المنطقة. سيكون التقييم النهائي حاسمًا لتصميم المرحلة التالية من دعم أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي سيكون أكثر شمولاً من تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية السابقة. يجب أن تكون وثائق البرنامج القطري لكيانات الأمم المتحدة مرتبطة بنتائج الإطار التعاوني.

سيكون دور مجموعة عمل الرصد والتقييم مهمًا في توجيه التصميم والعملية، وسيكون مكتب تنسيق المنطقة مسؤولاً عن الإشراف على اختيار فريق التقييم المناسب. سيكون للجنة الخدمات المشتركة قيادة شاملة والإشراف على العملية. سيتم مناقشة هذا الأمر بشكل أكبر مع الحكومة ومع مكتب الإحصاء المركزي في بغداد تحت اشراف وزارة التخطيط.

3.4 قضايا أخرى

سيتم تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني في ظل التنسيق العام لوزارة التخطيط، حيث ستقوم الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ أنشطة البرنامج. سلطات التنسيق الحكومية لبرامج وكالات منظومة الأمم المتحدة المحددة مذكورة في (الملحق 4). سيتم تفعيل إطار التعاون من خلال وضع خطة عمل مشتركة و/أو خطط عمل ووثائق مشاريع خاصة بوكالة محددة حسب الضرورة والتي تصف النتائج المحددة التي يتعين تحقيقها وستشكل اتفاقية بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وكل شريك منفذ، عند الضرورة، بشأن استخدام الموارد. يمكن إعداد وثائق المشروع باستخدام النص ذي الصلة من إطار التعاون و / أو خطط العمل المشتركة أو الخاصة بوكالة محددة و/أو وثائق المشروع[46]. (يرجى مراجعة الملحق 6).

[46] في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سترشح سلطة التنسيق الحكومية الوكالة المتعاونة الحكومية والمسؤولة بصورة مباشرة على مشاركة الحكومة في كل خطة عمل يساعد فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعني المرجع للشريك او الشركاء المنفذين "الوكالة او الوكالات المنفذة" وكما هو مستخدم في الاتفاق الأساسي الموحد المتعلق بالمساعدة (SBAA). وحيثما يكون هنالك شركاء منفذين متعددين محددين في خطة العمل، يحدد الشريك المنفذ الرئيسي الذي سيكون مسؤولا عن تنظيم اللقاءات والتنسيق والرصد الشامل (للبرنامج والشؤون المالية) لجميع الشركاء المنفذين المذكورين في خطة العمل وذلك لضمان تقديم المدخلات والقيام بالنشاطات على نحو متسق لتحقيق نتائج خطة العمل.

الملاحق

الملحق 1: مصفوفة نتائج إطار التعاون

الملحق 2: مواءمة نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة مع أهداف رؤية العراق 2030 ورؤية حكومة إقليم كردستان 2020

الملحق 3: الشروط المرجعية للجنة التوجيهية المشتركة ومجموعات عمل الأولويات

الملحق 4: الملحق القانوني لإطار التعاون

الملحق 5 :قائمة المؤسسات الحكومية المشاركة في التنسيق

الملحق 6 :إدارة البرنامج والمخاطر - العمل مع الشركاء

الملحق 1: مصفوفة نتائج إطار التعاون

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
الأولوية الاستراتيجية 1: تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية والتشاركية		
أولوية أو هدف التنمية الوطنية ذات الصلة: (رؤية العراق وإقليم كوردستان 2030): الهدف 5 السلام		
أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة: الكل، خاصة الهدف 1، 2، 4، 5، 10، 16		
النتيجة 1.1: تساهم السياسات والنظم الوطنية المعززة والفعالة والشاملة التي تركز على الناس والمستجيبة للمنظور الجنساني والقائمة على حقوق الإنسان في المساواة بين الجنسين، وتعزيز الحماية والحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والمجتمعات السلمية، مع التركيز على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات.	**المؤشر 1.1 أ:** عدد المؤسسات التي لديها القدرة على تنفيذ السياسات والآليات التي تساهم في المساواة بين الجنسين، وتعزيز الحماية والحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والمجتمعات السلمية. (تم تعديل 17.14.1) **خط الأساس**: سيتم تحديده لاحقًا (ستُجرى مراجعة في الربع الأول لتحديد عدد المؤسسات المؤهلة. **الهدف:** يتم تحديده لاحقًا بعد المراجعة **مصدر البيانات:** تقارير وكالات الأمم المتحدة **المؤشر 1.1 ب**: عدد الأطر والسياسات القانونية المعمول بها لتعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس والعرق وحالة النزوح والإعاقة (هدف التنمية المستدامة 5.1.1). **خط الأساس:** يُحدَّد لاحقًا (ستُجرى مراجعة في الربع الأول لتحديد عدد السياسات والأطر المؤهلة). **الهدف:** 9 أطر قانونية جديدة بحلول سنة 2024 بدعم من الأمم المتحدة **مصدر البيانات:** الجريدة الرسمية من مجلس النواب	وزارات: العمل والشؤون الاجتماعية، العدل، الداخلية، وزارة الاتصالات؛ الهجرة والمهجرين؛ الشباب والرياضة، الثقافة والشباب، التعليم العالي، التربية، الصحة والبيئة، وزارة الخارجية، الدفاع. السلطات البلدية، مكتب رئيس الوزراء، هيئة الاتصالات والإعلام، مركز الرصد والتنسيق المشترك، لجنة التعايش والسلام المجتمعي، البرلمان، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الجامعات، مراكز البحوث، قسم تمكين المرأة، المجلس الأعلى لشؤون المرأة، تحالف 1325، شبكة 1325، مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لجنة المنافذ الحدودية، هيئات إنفاذ القانون، الجمارك، الطيران المدني، هيئة النزاهة هيئات الرقابة المصرفية، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، مجلس الأمن القومي، مجلس القضاء الأعلى.

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
النتيجة 2.1: يتمتع الناس في العراق، ولا سيما السكان المحرومون من الخدمات والمهمشون والضعفاء، بإمكانية الوصول العادل والمستدام إلى أنظمة وخدمات الحماية الاجتماعية الجيدة والمستجيبة للنوع الاجتماعي والعمر.	**المؤشر 2.1 أ**: نسبة السكان المشمولين بأنظمة الحماية والحماية الاجتماعية، حسب الجنس، وتمييز الأطفال، والعاطلين عن العمل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، وحديثي الولادة، واللاجئين، والنازحين والفقراء والضعفاء (هدف التنمية المستدامة 1.3.1) **خط الأساس:** ما يقدر بنحو 1.1 مليون أسرة (حوالي 6.6 مليون شخص) تدعمها خدمات الحماية الاجتماعية من عام 2017 **الهدف:** 2 مليون أسرة **مصدر البيانات:** تقارير وكالة الأمم المتحدة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية **المؤشر 2.1ب**: عدد ضحايا العنف الجنسي / القائم على نوع الجنس في الأشهر الاثني عشر الماضية الذين أبلغوا السلطات المختصة أو آليات حل النزاعات الأخرى المعترف بها رسميًا عن تعرضهم للإيذاء (هدف التنمية المستدامة 16.3.1) **خط الأساس:** 38809 شخص ناجي (97٪ نساء وفتيات، 3٪ رجال وفتيان) **الهدف:** 73.500 شخص ناجي **مصدر البيانات:** أنظمة صندوق الأمم المتحدة للسكان للعنف القائم على النوع الاجتماعي، الخطوط الساخنة، المراكز الآمنة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة	الوزارات: العمل والشؤون الاجتماعية، الصحة والبيئة، الداخلية، الهجرة والمهجرين، الشباب والرياضة، التربية، التعليم العالي، العدل. لجنة الأزمات المشتركة، لجان العودة بالمحافظة / مجموعة عمل المرأة، اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، تجديد، جمعية بغداد النسائية، معهد القيادة النسائية، قسم تمكين المرأة، منظمة تمكين المرأة، المجموعات الإنسانية، مجموعة عمل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المنظمات غير الحكومية الوطنية، مديرية مكافحة الألغام، سلطات / مجالس المحافظات، الشرطة، مقدمو خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مركز الرصد والتنسيق المشترك.
النتيجة 3.1: الناس في العراق يستفيدون من الآليات الفعالة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعية التي تمنع وتحد من الصراع وتديره، وتساهم في التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، مع التركيز بشكل خاص على قيادة النساء والشباب في اتخاذ القرار عمليات صنع وبناء السلام.	**المؤشر 3.1 أ:** نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار شامل ومستجيب، حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية (الهدف 16.7.2) **خط الأساس:** يتم تحديده لاحقًا (المسح الذي سيجري في عام 2020 لتحديد الفعالية السياسية: تصور الناس حول مدى تأثير آرائهم على عملية صنع القرار في الحكومة في الدولة) **الهدف:** يتم تحديده لاحقًا بناءً على نتائج المسح **مصدر البيانات:** نتائج / تقارير المسح المتكررة **المؤشر 3.1 ب:** عدد الأشخاص المشاركين في الآليات الوطنية التي تهدف إلى منع النزاعات وتخفيفها وإدارتها، والمساهمة في التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي المصنفين حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية (تعديل 16.7.1) **خط الأساس:** 63.961 شخصًا (النساء والفتيات 39.059؛ الرجال والفتيان 24.902) **الهدف:** 84.224 شخصًا (نساء وفتيات 52.566؛ رجال وفتيان 31.658) **مصدر البيانات:** تقارير وكالة الأمم المتحدة، لجنة التعايش والسلام المجتمعي	وزارات: الشباب والرياضة. الهجرة والمهجرين؛ العمل والشؤون الاجتماعية؛ التعليم؛ البناء والإسكان والأشغال العامة. لجنة التعايش والسلام المجتمعي، إدارات المياه والصحة والتعليم؛ المديرية العامة للصرف الصحي . امانة بغداد . البلديات، الحكومات المحلية، مجالس المحافظات.

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
الأولوية الاستراتيجية 2: تنمية الاقتصاد لمصلحة الجميع		
أولوية أو هدف التنمية الوطنية ذات الصلة: 2 و4 و6 و7		
أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة: الهدف 4 و8 و9 و11 و12 و17		
النتيجة 1.2: تساهم السياسات والتشريعات الاقتصادية المحسنة التي تركز على المواطن في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومتنوع يراعي الفرق بين الجنسين مع التركيز على زيادة أمن الدخل والعمل اللائق للنساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة.	**المؤشر 1.2 أ:** عدد الوظائف[1] التي تم إنشاؤها في القطاعات الإنتاجية غير النفطية من إجمالي الوظائف حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة. الهدف (8.9.2) **خط الأساس:** 15985 وظيفة **الهدف: 76213** **مصدر البيانات:** تقارير الوكالة عن مبادرات خلق فرص العمل؛ تقارير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. المؤشر **1.2 ب**: عدد الاستراتيجيات أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعات وخطط العمل المنفذة مع أدوات الرصد والتقييم المتفق عليها التي تستهدف النساء والشباب والفئات الضعيفة. الهدف (12.ب.1) **خط الأساس:** استراتيجيتان؛ 12 قانونًا؛ سياسة واحدة؛ الشراكة من أجل التنمية المستدامة (2014-2030) **الهدف:** 3 سياسات؛ 2 استراتيجيات؛ 12 قانونا **مصدر البيانات:** الجريدة الرسمية / السياسات / التشريعات الحكومية؛ تقارير / سجلات الوزارة، وتحديداً وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة العدل.	**الوزارات:** التخطيط، المالية، التجارة، الموارد المائية، التربية، التعليم العالي، الزراعة، العمل والشؤون الاجتماعية، الداخلية، الصحة والبيئة، الهجرة والمهجرين، الشباب والرياضة، الثقافة والشباب. مكتب رئيس الوزراء؛ هيئة النزاهة . مجلس محافظة بغداد، مركز الرصد والتنسيق المشترك، اللجنة التنسيقية المشتركة، مسؤولو المحافظات والبلديات؛ لجنة الاستجابة للازمات؛ غرف التجارة المحلية؛ الجامعات اللجان البرلمانية ذات الصلة منظمات المجتمع المدني؛ المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية؛ منظمة تمكين المرأة؛ معهد القيادة النسائية؛ تجديد. اتحاد الصناعات العراقي، اتحاد غرف التجارة العراقية، نقابة المقاولين العراقية، القطاع الخاص، البنك المركزي / المؤسسات المصرفية، مراكز / مراكز الابتكار، ومراكز الفكر، جمعيات رجال الأعمال، اتحاد الفلاحين، البنوك الخاصة.

[47] لغرض مجموعة العمل المعنية بالأولويات (PWG) يستخدم حالياً تعريف منظمة العمل الدولية التالي: "الأشخاص العاملون هم الذين يعملون لاي فترة من الوقت، حتى لو لفترة ساعة مقابل اجر او فائدة خلال الفترة المذكورة القصيرة".

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
النتيجة 2.2: تعزيز قدرات الناس في العراق لتمكين الوصول الشامل إلى الأنشطة الاقتصادية والمشاركة فيها.	**المؤشر 2.2 أ:** معدل مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة (٪) مصنفة حسب العمر (حقوق السحب الخاصة) **خط الأساس:** 72.6٪ ذكور 12.5٪ نساء. (2019) **الهدف:** 72.34٪ ذكور 12.9٪ نساء. (2024) **مصدر البيانات**: مسح القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية في العراق. **المؤشر 2.2 ب:** عدد الشباب[2] والبالغين الذين لديهم المهارات ذات الصلة، بما في ذلك المهارات الشخصية والتقنية والمهنية، للتوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال حسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي (هدف التنمية المستدامة 4.4.1) **خط الأساس:** 37293 **الهدف:** 314991 **مصدر البيانات:** تقارير الأمم المتحدة وسجلات التدريب، سجلات المنظمة الدولية للهجرة بناءً على(**MIS**).	**الوزارات:** التخطيط، المالية، التجارة، الموارد المائية، التربية، التعليم العالي، وزارة ا لزراعة، العمل والشؤون الاجتماعية؛ الداخلية، الصحة والبيئة، الهجرة والمهجرين، الشباب والرياضة، الثقافة والشباب، العدل، مديرية مكافحة الألغام. مكتب رئيس الوزراء، الامانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس مستشاري رئيس الوزراء، مركز التنسيق والرصد المشترك، مركز تنسيق الأزمات المشترك، مسؤولو المحافظات والبلديات، لجنة الاستجابة للازمات، غرف التجارة المحلية، دوائر الأوقاف دينية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، القطاع الخاص، البنك المركزي / المؤسسات المصرفية، محاور / مراكز الابتكار

[48]تعريف الأمم المتحدة: المراهقون (10-19)؛ والشباب (15-24) والاحداث (10-24).

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
الأولوية الاستراتيجية 3: تعزيز المؤسسات والخدمات الفعالة والشاملة		
أولوية أو هدف التنمية الوطنية ذات الصلة: 1 و8 و10 و11		
أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة: 1-4 و6 و7 و10 و11 و12 و16		
النتيجة 3-1: بناء مؤسسات وأنظمة تقدم خدمات عادلة وتشاركية محورها الإنسان وتلبية الاحتياجات وتراعي النوع الاجتماعي والعمر، ولا سيما لفئات السكان الأكثر ضعفاً، مع تركيز خاص على مناصرة قيادة النساء لعمليات صنع القرار.	**المؤشر 1.3 أ :**النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، حسب القطاع أو حسب رموز الميزانية. (مع التركيز على مكون تسليم البرنامج) (هدف التنمية المستدامة 16.6.1). **خط الأساس:** 60٪ تقديرات الميزانية الوطنية لعام 2019 وتخصيصها. الهدف: (زيادة النسبة). **مصدر البيانات**: الميزانية والتقديرات الحكومية **المؤشر 1.3 ب:** نسبة السكان الراضين عن تجربتهم في الخدمات العامة، مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة ونوع الخدمة والمحافظة (هدف التنمية المستدامة 16.6.2). **خط الأساس:** 7.8 (مسح تصورات منظمات المجتمع المدني) سيتم تحديده بحلول نهاية عام 2020. **الهدف:** (كل سنتين). **مصدر البيانات:** استطلاعات الرضا. **المؤشر 1.3 ج:** عدد المؤسسات والأنظمة الحكومية التي تتبنى تشريعات وسياسات قائمة على الأدلة والاحتياجات لتقديم خدمات شاملة ومستجيبة للجنس والعمر (الهدف التنمية المستدامة 16.10.2). خط الأساس: (4) 2019. **الهدف:** وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية و30 مديرية عامة (بما في ذلك حكومة إقليم كردستان). مصدر البيانات: السجلات الإدارية، السجلات والجرائد. **المؤشر 1.3 د:** نسبة النساء في المناصب الإدارية (هدف التنمية 5.5.2). **خط الأساس:** 10٪. **الهدف:** 50٪ بحلول عام 2024. **مصدر البيانات:** السجلات الإدارية، السجلات، الجرائد والمواقع الإلكترونية الرسمية للحكومة العراقية.	**الوزارات:** التربية، التعليم العالي، العمل والشؤون الاجتماعية، العدل، الصحة والبيئة، التخطيط، البناء والإسكان والأشغال العامة، الشباب والرياضة / الثقافة والشباب، الداخلية. البلديات، الهجرة والمهجرين، المالية، السياحة، العلوم والتكنولوجيا. **المديريات**: المديريات للمياه والصرف الصحي، مكافحة الألغام وتمكين المرأة. مكتب رئيس الوزراء، مكتب الرئاسة، مجلس النواب، الامانة العامة لمجلس الوزراء، مجلس القضاء الأعلى، مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خدمات تحويل الأموال أو القيمة، هيئة النزاهة، خطة استمرارية الأعمال، المجلس الأعلى لشؤون المرأة، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، مكتب مستشار الأمن القومي، مفوضية حقوق الإنسان، المفوضية العليا المستقلة، للانتخابات أمانة بغداد، مجالس المحافظات ومجلس القضاء الأعلى. مجموعة عمل العودة التابعة للجان العودة بالمحافظة، الجمارك، الطيران المدني، تحالف 1325. مراكز / مراكز الابتكار، الأكاديميات، المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص.

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
النتيجة 3-2: تحسين قدرات الشعب العراقي والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، ولا سيما النساء، على المشاركة والمساهمة في وقيادة عمليات تصميم وتقديم خدمات منصفة ومتجاوبة، وخاصة لأكثر فئات السكان ضعفاً.	**المؤشر 2.3 أ:** عدد الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات ثابتة وتشغيلية لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الخدمات المنصفة والمستجيبة (هدف التنمية المستدامة 6.ب.1 المعدل). خط الأساس: 0. **الهدف:** 10 وحدات إدارية محلية. **مصدر البيانات:** السجلات الإدارية، التسجيلات. **المؤشر 2.3 ب:** عدد المحافظات التي لديها آليات مشاركة مباشرة لإشراك المجتمع المدني في جميع جوانب خطط التنمية لتقديم خدمات عادلة ومتجاوبة تعمل بانتظام وشفافية. (هدف التنمية المستدامة 11.3.2). خط الأساس: 3. الهدف: 10. **مصدر البيانات:** السجلات الإدارية، التسجيلات والمواقع الرسمية للحكومة العراقية.	**الوزارات:** التربية والتعليم، العمل والشؤون الاجتماعية، الداخلية، التعليم العالي، الصحة والبيئة، الثقافة ، الشباب والرياضة، الهجرة والمهجرين، البناء والإسكان والأشغال العامة، العدل، الداخلية. مديريات تمكين المرأة، الماء، الصحة، التعليم والصرف الصحي. المجلس الأعلى لشؤون المرأة، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مديرية المنظمات غير الحكومية؛ البرلمان، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء المركزية / هيئة إحصاء إقليم كوردستان، مركز التنسيق والرصد المشترك، مجالس المحافظات وامانة بغداد. المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية / منظمات المجتمع المدني

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
الأولوية الاستراتيجية 4: تعزيز الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف مع تغير المناخ		
أولوية أو هدف التنمية الوطنية ذات الصلة: 3-11		
أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة: 9، 13-17		
النتيجة 4-1: تنفيذ سياسات وأطر عمل قوية وذات موارد كافية لإدارة الموارد الطبيعية (بما فيها المشتركة مع البلدان المجاورة)، وتنمية الموارد المتجددة، وزيادة القدرة على مواجهة تغير المناخ والإجهاد البيئي والأخطار الطبيعية والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان.	**المؤشر 1.4 أ:** عدد من المحافظات تنفذ خطط السلامة المائية (هدف التنمية المستدامة 6.4.1) **خط الأساس:** 2. **الهدف:** 6. **مصدر البيانات:** وزارة الموارد المائية، وزارة الصحة والبيئة، استراتيجية العراق المائية 2018. **المؤشر 1.4 ب:** المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام على الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. (هدف التنمية المستدامة 15.أ.1). **خط الأساس:** 150.000.000 دولار أمريكي **الهدف:** 4.100.000 دولار أمريكي. **مصدر البيانات:** وزارة الصحة والبيئة ووزارة الزراعة. **المؤشر 1.4 د:** اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 (هدف التنمية المستدامة 13.1.2). **خط الأساس: 18** الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. **الهدف:** 20 مراجعة وتنفيذ استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث. **مصدر البيانات:** مكتب مستشار الأمن القومي وسياسات الكوارث الوطنية	**وزارات:** البناء والإسكان، الأشغال العامة، العمل والشؤون الاجتماعية، التخطيط، التعليم، الموارد المائية، الفلاحة، الهجرة والنزوح. مديريات المجاري، الماء، الصحة. أمانة بغداد، مجالس المحافظات، البلديات، مركز التنسيق والرصد المشترك، مركز تنسيق الأزمات المشترك، مركز العمليات الوطني التابع لرئيس الوزراء، مجلس مستشاري رئيس الوزراء ، الهيئة القومية للاستثمار.

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
النتيجة 4-2: زيادة مشاركة شعب العراق والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان إدارة أكثر مسؤولية وتشاركية ومساءلة وشفافية للموارد الطبيعية والبيئة.	**المؤشر 2.4 أ:** نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات قائمة وتشغيلية لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية والبيئية. (هدف التنمية المستدامة 6.ب.1). **خط الأساس:** 0 **الهدف:** 12 وحدات إدارية محلية تشارك في إدارة الموارد الطبيعية والبيئة. **مصدر البيانات:** إدارة المنظمات غير الحكومية، وزارة الصحة والبيئة. **المؤشر 2.4 ب:** عدد الأطر التشريعية والإدارية والسياسية المعتمدة لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع (هدف التنمية المستدامة (15.6.1). **خط الأساس:** 3 (خطة العمل الاستراتيجية البيئية الوطنية 2013، رؤية 2030، المساهمات المحددة على المستوى الوطني 2015) **الهدف:** 5 (1 في السنة). **مصدر البيانات:** خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022، رؤية العراق 2030، الاستراتيجية البيئية الوطنية وخطة العمل (خطة العمل الاستراتيجية البيئية الوطنية 2013).	**الوزارات:** الصحة والبيئة، الداخلية، الزراعة، البناء والإسكان والأشغال العامة، الموارد المائية، الري، البلديات والسياحة. مركز العمليات الوطني التابع لرئيس الوزراء ، البلديات، مسؤولو المحافظة، مجالس المحافظات، مركز مستشاري رئيس الوزراء وامانة بغداد. مديريات المياه، الصرف الصحي، الصحة، التعليم، الفلاحة، الموارد المائية، المياه الجوفية.

النتائج	المؤشرات	شركاء الأمم المتحدة
الأولوية الاستراتيجية 5: حلول دائمة		
الأولوية أو هدف التنمية الوطنية ذات الصلة: 1 و3 و4		
أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة: الكل، وخاصة 1 و5 و10 و16 و17		
النتيجة 1.5: تدعم مبادرات الاستقرار والتنمية وبناء السلام المعززة التدخلات على أساس المنطقة في مواقع النزوح أو العودة أو إعادة التوطين لتعزيز تحقيق الحلول الدائمة الطوعية والآمنة والكريمة للسكان المتضررين من النزوح.	**المؤشر 1.5 أ:** عدد الأنشطة / الخدمات المنفذة لدعم تحقيق الحلول المستدامة للسكان المتضررين من النزوح. **خط الأساس:** يُحدَّد لاحقًا (ستُجرى مراجعة في الربع الثالث لتحديد عدد الأنشطة المؤهلة). **الهدف:** **مصدر البيانات:** وكالات الأمم المتحدة.	**الوزارات:** التخطيط، الهجرة والمهجرين، الداخلية، العمل والتدريب المهني، العمل والشؤون الاجتماعية، المالية، الدفاع، النفط، البناء والإسكان، البلديات والشؤون العامة، التعليم، الصحة، النقل، الشباب والكهرباء. مكتب رئيس الوزراء، مركز العمليات المشتركة، وكالة الأمن القومي، صندوق إعادة تأهيل المناطق المتضررة من عمليات الإرهاب، الامانة العامة لمجلس الوزراء، مركز تنسيق الأزمات المشترك، مركز التنسيق والرصد المشترك، إدارة الموارد البحرية والساحلية، المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، المنظمات غير الحكومية مديريات الشؤون والمحافظين ولجنة حقوق الإنسان ولجان العودة المحلية، لجنة الحوار والسلام المجتمعي، لجان السلام المحلية والحكومات المحلية.
النتيجة 2.5: يتم دعم السلطات الوطنية والمحلية لقيادة تطوير وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط فعالة وشاملة لتحقيق حلول دائمة للنزوح في العراق لجميع الأشخاص المتضررين من النزوح، بما في ذلك من خلال آليات التنسيق الفعال وجمع البيانات لدعم النتائج القائمة على الأدلة.	**المؤشر 2.5 أ:** عدد خطط العمل والأطر والسياسات والتشريعات التي يتم دعمها وتنسيقها وتطويرها بالاشتراك مع السلطات الوطنية / المحلية بهدف دعم نتائج الحلول الدائمة. **خط الأساس:** 0 **الهدف:** 12 بحلول نهاية عام 2024. **مصدر البيانات:** خطط العمل، مجموعاتABC ، تقارير ورشة العمل، محاضر الاجتماعات والوثائق الرسمية.	**الوزارات:** التخطيط، الهجرة والمهجرين، الداخلية، العمل والتدريب المهني، العمل والشؤون الاجتماعية، المالية، الدفاع، النفط، البناء والإسكان والبلديات والشؤون العامة، التربية، الصحة، النقل، الشباب والكهرباء. مكتب رئيس الوزراء، مركز البحث المشترك، وكالة الأمن القومي، صندوق إعادة تأهيل المناطق المتضررة من عمليات الإرهاب، الامانة العامة لمجلس الوزراء، التنسيق المشترك للأزمات، مركز التنسيق والرصد المشترك، إدارة الموارد البحرية والساحلية، المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، شؤون المنظمات غير الحكومية المديريات والمحافظون ومفوضية حقوق الإنسان.

الملحق 2: موائمة نتائج إطار التعاون لتحقيق التنمية المستدامة مع أهداف رؤية العراق ورؤية حكومة إقليم كوردستان

رؤية العراق /2030 رؤية إقليم كوردستان 2020	أهداف رؤية العراق 2030/ رؤية حكومة إقليم كوردستان 2020	الأولويات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
الشعب: بناء الرفاهية الروحية والنفسية والجسدية لبناء أجيال قادرة على الابتكار والإبداع والإنجاز. **وضع الشعب أولاً (حكومة إقليم كردستان)**	• التخفيف من حدة الفقر • خلق فرص عمل لائقة ومحمية لجميع العاطلين عن العمل • نظام تعليمي عالي الجودة وشامل • نظام رعاية صحية فعال وشامل • توفير سكن لائق وإنهاء العشوائيات • **الصحة:** نظام صحي فعال يوفر خدمات أساسية عالية الجودة للجميع للوقاية من الأمراض والإصابات الجسدية والعقلية وعلاجها وإدارتها • التعليم: نظام تعليمي يؤهل الناس لتحقيق تطلعاتهم ودعم القيم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والرفاهية المجتمعية. • **مجتمع شامل:** مجتمع يستطيع فيه جميع الأشخاص في إقليم كوردستان العراق تحقيق أقصى إمكاناتهم بغض النظر عن الجنس، أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي، أو مكان الميلاد، أو العمر، أو الدين، أو العرق	**الأولوية الاستراتيجية رقم 2: تنمية الاقتصاد للجميع** **الأولوية الاستراتيجية رقم 3: تعزيز المؤسسات والخدمات الشاملة والفعالة**	**1-2** لقد عزز الناس في العراق قدراتهم لتمكين الوصول الشامل إلى الأنشطة الاقتصادية والمشاركة فيها. **1.3** تقدم المؤسسات والأنظمة المعززة خدمات منصفة وشاملة ومراعية للجنس والعمر تركز على الناس وقائمة على الأدلة والاحتياجات ، وخاصة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً ، مع التركيز بشكل خاص على الدعوة إلى قيادة المرأة في عمليات صنع القرار. **2.3** تمكن الناس في العراق والمجتمع المدني والمجتمعات ، ولا سيما النساء ، من تحسين القدرة على القيادة والمشاركة والمساهمة في تصميم وتقديم خدمات عادلة ومتجاوبة ، لا سيما للفئات السكانية الأكثر ضعفاً.
بناء الاقليم: البنية التحتية حكومة إقليم كردستان	• **النقل:** شبكة مواصلات تربط كل مكان مأهول في إقليم كردستان بالعالم. • المياه والصرف الصحي: الأمن المائي للجميع، وخدمات المياه والصرف الصحي التي تصل إلى كل منزل وتزود كل صناعة. • **الكهرباء:** خدمات كهرباء موثوقة ومتوفرة لكل منزل ولكل صناعة بطريقة صديقة للبيئة. • **الاتصالات:** بنية تحتية للاتصالات على مستوى عالمي تتيح نقل الصوت والفيديو والبيانات دون انقطاع وتتضمن خدمات بريدية قوية. • **الإسكان:** قطاع إسكان خاص نابض بالحياة يتمتع فيه جميع سكان إقليم كردستان بمأوى لائق.		

رؤية العراق 2030/ رؤية إقليم كوردستان 2020	أهداف رؤية العراق 2030/ رؤية حكومة إقليم كوردستان 2020	الأولويات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
الشراكات: **مؤسسات إدارية فاعلة تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة لجميع المواطنين أمام القانون.** **جعل الحكومة تعمل من أجل الشعب (حكومة إقليم كردستان)**	• التمسك بسيادة القانون والوصول إلى العدالة وتعزيز أسس الحكم الرشيد. • تحسين اللامركزية الإدارية والمشاركة العامة في صنع القرار. • النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد. • إصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية. • **حكومة فعالة وصادقة:** حكومة فعالة، وشفافة، وموثوقة وصادقة. • **الميزانية:** نظام مالي عام يتسم بالشفافية والفعالية والإنصاف يدفع بالكامل للاستثمارات والعمليات الحكومية ذات الأولوية القصوى لرفاهية الشعب. • **إصلاح الخدمة المدنية:** حكومة ذات الحجم المناسب مع الأشخاص المناسبين للعمل كعامل تمكين لنمو إقليم كوردستان وتطوره.	**الأولوية الاستراتيجية رقم 2 تنمية الاقتصاد للجميع** **الأولوية الاستراتيجية رقم 3: تعزيز مؤسسات وخدمات فعالة وشاملة وذات كفاءة**	**1-2** تساهم السياسات والتشريعات الاقتصادية المحسنة التي تركز على الناس في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومتنوع ومراعي للاعتبارات الجنسانية ، مع التركيز على زيادة أمن الدخل والعمل اللائق للنساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة. **1.3** تقدم المؤسسات والأنظمة المعززة خدمات منصفة وشاملة ومراعية للجنس والعمر تركز على الناس وقائمة على الأدلة والاحتياجات ، وخاصة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً ، مع التركيز بشكل خاص على الدعوة لقيادة المرأة في عمليات صنع القرار. **2.3** الناس في العراق والمجتمع المدني والمجتمعات ، ولا سيما النساء ، لديهم قدرة محسنة على القيادة والمشاركة والمساهمة في تصميم وتقديم خدمات عادلة ومتجاوبة ، لا سيما للفئات السكانية الأكثر ضعفا.
الازدهار: **اقتصاد سوق اجتماعي متنوع يوفر فرص عمل لائقة ويوفر مستوى من الرفاهية الاقتصادية مع إدارة مشتركة للقطاعين العام والخاص لتعزيز قدرات الاقتصاد العراقي.** **وضع الناس أولاً (حكومة إقليم كردستان)** **إنشاء منطقة مزدهرة اقتصاديًا في إقليم كردستان**	• معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام. • زيادة كفاءة القطاع النفطي. • قطاع خاص قوي يساهم في التنمية. • تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. •تطوير البنية التحتية. • قطاع مالي نشط وجيد الإدارة. • سوق العمل في كردستان: سوق عمل للقطاع الخاص يمكن للموظفين فيه العثور على وظائف، والانتقال إلى وظائف أفضل عندما يريدون، ويتم مكافأتهم على عملهم، ويمكن فيه لأصحاب العمل العثور على موظفين مؤهلين وتوظيف من يريدون بحرية. • الزراعة والصناعة الزراعية: الأمن الغذائي لشعب إقليم كوردستان، والازدهار الاقتصادي للمزارعين، والازدهار من خلال تصدير منتجاتنا الزراعية والغذائية. **تمكين القطاع الخاص**: قطاع خاص متنوع ومنفتح في مجال تنظيم المشاريع.	**الأولوية الاستراتيجية رقم 2 تنمية الاقتصاد للجميع**	**1-2** تساهم السياسات والتشريعات الاقتصادية المحسنة التي تركز على الناس في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومتنوع ومراعي للاعتبارات الجنسانية ، مع التركيز على زيادة أمن الدخل والعمل اللائق للنساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة. **2.2** لقد عزز الناس في العراق قدراتهم لتمكين الوصول الشامل إلى الأنشطة الاقتصادية والمشاركة فيها.

رؤية العراق 2030/ رؤية إقليم كوردستان 2020	أهداف رؤية العراق 2030/ رؤية حكومة إقليم كوردستان 2020	الأولويات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة	نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
السلم: **مجتمع آمن ينعم أفراده بالسلام ويتم فيه تعزيز قيم المواطنة والتضامن والإنجاز.**	• تعزيز ثقافة التسامح والحوار والسلم المجتمعي. • التنمية المناسبة للأسر والنساء والفئات الضعيفة. • تعزيز قيم المواطنة وتقليل مظاهر عدم المساواة. • ترسيخ قيم الإنجاز والمبادرة والعمل التطوعي. • حلول مستدامة للنزوح والهجرة الداخلية والخارجية.	**الأولوية الاستراتيجية رقم 1: تحقيق التماسك والحماية والإدماج الاجتماعي**	**1.1** تساهم السياسات والنظم الوطنية المعززة والفعالة والشاملة التي تركز على الإنسان والمراعية للمنظور الجنساني والقائمة على حقوق الإنسان في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز الحماية والحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والمجتمعات المسالمة، مع التركيز على السكان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات. **2.1** يتمتع العراقيون، سيما أولئك الذين لا يحصلون على خدمات كافية والمهمشين والضعفاء، بإمكانية الوصول المتكافئ والمستدام إلى أنظمة وخدمات الحماية الاجتماعية الجيدة والمستجيبة لنوع الجنس والعمر. **3.1** يشارك العراقيون ويستفيدون بشكل كامل من الآليات الفعالة، على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية التي تسهم في منع النزاعات والحد منها وادارتها، وتسهم في التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي مع التركيز بشكل خاص على القيادات النسوية والشبابية في عمليات صنع القرار وبناء السلام والمصالحة.
كوكب الأرض: **خلق بيئة نظيفة وآمنة ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال دمج البيئة في خطط وسياسات التنمية لتحقيق تحسين مستدام في جودة حياة الإنسان، وضمان استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتقليل تداعيات تلوث البيئة وتغير المناخ.** **خلق إقليم مزدهر اقتصادياً (حكومة إقليم كردستان).**	• تقليل تلوث البيئة وانبعاثات الاحتباس الحراري. • الاستخدام الفعال للموارد المائية. • الحفاظ على البيئة. • تطوير أنماط الاستهلاك والإنتاج نحو الاستدامة البيئية. • حماية التنوع البيولوجي وإحياء أهوار بلاد ما بين النهرين. • الحماية البيئية: بيئة صحية وآمنة، بها مياه نظيفة وأرض وهواء للأجيال القادمة وتمكن الاقتصاد من النمو.	**الأولوية الاستراتيجية رقم 4: تعزيز الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ**	**1.4** السياسات والأطر المعززة التي تتوفر لها الموارد الكافية والتي يتم تنفيذها لإدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك القضايا العابرة للحدود) وتطوير الموارد المتجددة وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ والضغوط البيئية والمخاطر الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. **2.4** زيادة مشاركة العراقيين والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان إدارة للموارد الطبيعية والبيئة تمتاز بكونها أكثر استجابة وشمولية وخاضعة للمساءلة وأكثر شفافية.

الملحق 3: اختصاصات اللجنة التوجيهية المشتركة ومجموعات عمل الأولويات

الاختصاصات
اللجنة التوجيهية المشتركة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومجموعات العمل المعنية بالأولويات التابعة له

1. الخلفية والغرض

يعمل فريق الأمم المتحدة القُطري للعراق على تطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة من 2020 إلى 2024. إن إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هو أداة برمجة بالغة الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة لضمان استجابة منسقة وجماعية للتحديات الإنسانية والتنموية الوطنية، وكذلك لدعم الخطط الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة / جدول أعمال 2030. ويتوافق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع مبادئ وضع البرامج للأمم المتحدة ويركز على تعزيز ودعم القيادة والملكية الوطنية لعملية التنمية الوطنية.
وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين حول النتائج الرئيسة للتحليل القطري المشترك، سيوجه إطار عمل مؤسسة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فريق الأمم المتحدة القطري في برامجه حول مجالات الأولوية الأربعة:

1. تحقيق التماسك والحماية والإدماج الاجتماعي.
2. تنمية الاقتصاد لمصلحة الجميع.
3. تعزيز المؤسسات والخدمات.
4. تعزيز الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.
5. تحقيق حلول كريمة وآمنة وطوعية ودائمة للنزوح في العراق.

سيكون تنفيذ إطار مؤسسة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسؤولية فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون والتنسيق مع الحكومة العراقية لضمان أن التنفيذ يعتمد على العمليات الوطنية ويساهم في تخطيط أهداف التنمية المستدامة للحكومة العراقية. ومن أجل الاضطلاع بالتنفيذ المنسق والإشراف على إطار تعاون التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وباتباع نهج شامل، سيتم تشكيل لجنة توجيهية مشتركة لإطار مؤسسة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بقيادة الحكومة العراقية والمنسق المقيم للأمم المتحدة. وسيتم أيضًا إنشاء مجموعات عمل ذات أولوية واحدة لكل مجال من مجالات الأولوية الإطارية لمؤسسة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة على أن يرأسها مدير وكالة الأمم المتحدة المعني. ويتمثل الهدف العام لفرق العمل المعنية بالأولويات في تنسيق الأنشطة وتقديم تقارير عنها ودعم الإنجاز العام لإطار مؤسسة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.
ومن المتوقع أن تقوم مجموعات العمل التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتطوير نتائج جماعية وخطط عمل مشتركة بالإضافة إلى ضمان مراقبة وتقييم مشروعات العمل المشتركة. وستعمل المجموعات بشكل وثيق مع مكتب تنسيق التنمية للمنسق المقيم وكذلك مع مجموعات العمل المتخصصة و/ أو فرق العمل التابعة للأمم المتحدة، مثل مجموعة عمل الرصد والتقييم ومجموعات الاتصالات التابعة للأمم المتحدة ومجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي.

2. اللجنة التوجيهية المشتركة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

1.2 دور اللجنة التوجيهية المشتركة

تعد اللجنة التوجيهية المشتركة المحرك الرئيسي للمساءلة والشراكة والملكية الوطنية تجتمع سنويًا على الأقل مع مسؤول عن إطلاق وتوجيه تطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام، لرصد التنفيذ وتوجيه عملية صنع القرار بشأن العثور على مراجعات الإطار التعاوني، والرصد والتقييم، وتحديد المخاطر وتحليل التغييرات في السياق.

2.2 عضوية اللجنة التوجيهية المشتركة

ستكون اللجنة جاهزة للعمل طوال فترة تنفيذ الإطار التعاوني وسيشترك في رئاستها المنسق المقيم وكبير ممثلي الحكومة العراقية. وسيتم تحديد الأعضاء من أصحاب المصلحة الرئيسيين المسؤولين عن عمل الأمم المتحدة.

3.2 رئيس اللجنة وأمانة السر

يترأس اللجنة التوجيهية المشتركة المنسق المقيم والحكومة العراقية، وفي حالة عدم وجود أي من الرئيسين، يتولى رئاسة اللجنة شخص يتم تسميته من قبل رئيسي اللجنة. ويعمل مكتب التنسيق الإنمائي كأمانة سر للجنة التوجيهية.

4.2 اجتماعات اللجنة التوجيهية

تجتمع اللجنة التوجيهية مرة واحدة على الأقل سنويًا، مع التوصية بالنظر في الاجتماعات النصف سنوية في السنة الأولى.

3. فرق العمل المعنية بالأولويات لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

1.3 المسؤوليات والمهام

سيكون هناك مجموعة عمل واحدة معنية بالأولويات لكل مجال من مجالات النتائج ذات الأولوية. بالتالي سيقدم كل منها الدعم الفني للحكومة العراقية وفريق الأمم المتحدة القطري وتضمن ايجاد التنسيق المناسب بين الوكالات فيما يتعلق بمجال الأولوية.

سيشارك الأعضاء في الانشطة التالية في كل مرحلة من مراحل العمل:

- **صياغة البرامج المشتركة بما يتماشى مع السياسات والأولويات الوطنية واتباع المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.**
- **مراجعات نتائج الإطار التعاوني وفقًا لإرشادات الإطار التعاوني للأمم المتحدة وبالتشاور الوثيق مع جميع الشركاء الوطنيين.**
- **إعداد خطط العمل المشتركة لقياس أنشطة مجموعة العمل المعنية بالأولويات.**
- **الرصد وتقديم التقارير الفصلية إلى الرؤساء المشاركين للجنة الخدمات المشتركة، بشأن التقدم والقيود في تحقيق كل مجال من مجالات الأولوية الخاصة بالإطار التعاوني**
- **توثيق الدروس المستنبطة/الممارسات الفضلى لإعمامها على مجموعات العمل الأخرى.**
- **تحديد احتياجات تنمية القدرات بين الشركاء بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ تقويم الإطار التعاوني للرصد والتقييم.**
- **ضمان تعميم القضايا الشاملة.**
- **تقديم الدعم والمشاركة الكاملة في عمليات المراجعة والتقارير والتقييمات الخاصة بالإطار التعاوني.**
- **إعداد التقارير التوليفية على أساس التقدم المحرز في البرامج بما يسهم في عمليات إعداد تقارير الإطار التعاوني.**

2.3 عضوية مجموعة العمل المعنية بالأولويات

تتألف عضوية مجموعة العمل المعنية بالأولويات من أعضاء الفريق القطري والشركاء الوطنيين المعنيين (الحكومة والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني، إلخ). ويمكن أن تشمل مجموعات العمل أصحاب المصلحة الآخرين (أي الجهات الإنمائية الدولية) على النحو الذي تعتبر فيه ذات صلة، مع مراعاة أهداف ومحاور مجموعات العمل، وسيتم اعتماد المكونات من قبل اللجنة التوجيهية مطلع كل عام. وبشكل أكثر تحديداً:

- تقوم وكالات الأمم المتحدة بترشيح منسقين وبدلاء من الوكالات لتمثيلها في مجموعات العمل الملائمة. وعلى الوكالات غير المقيمة المشاركة إما إلكترونيا أو حضورياً. وعلى هذا الأساس، يرشح الشركاء الوطنيون منسقين وبدلاء يمثلونهم. ومع ذلك، سيكون هناك منسق واحد فقط من كل وكالة ذات صلة وشركاء وطنيين ممثلين في مجموعة العمل.
- باستثناء منسقي الرصد والتقييم، يمثل كل منسق منظمته أو منظمتها ولن يشارك بصفته الفردية. لذلك، يجب أن يكون المنسقين على دراية كاملة برؤى منظماتهم وأن يكونوا قادرين ومفوضين لاتخاذ القرارات نيابة عن منظماتهم.
- حضور المنسقين إلزامي في عمل مجموعات العمل، وبالتالي فإن المشاركة الفعالة مطلوبة. وعلى نحو مماثل، سيتم تحديد موظف بديل واحد فقط، ومن المتوقع أن تضمن المنظمات حضور المنسق و/أو الموظف البديل في كل اجتماع.
- يتولى المنسقون مسؤولية إحاطة منظماتهم بجميع أنشطة مجموعة العمل، بما في ذلك التوصيات والقرارات وما إلى ذلك، وضمان إطلاع الإدارة العليا لمنظماتهم بشكل كامل.
- يقوم كل كيان من كيانات الأمم المتحدة والنظراء الوطنيين بتسهيل عمل منسقيهم من خلال توفير الوقت والدعم اللازمين لمشاركتهم الكاملة في مجموعة العمل ومتابعة القرارات والتوصيات الصادرة عنها.
- يتم تحديد منسق من مكتب التنسيق الإنمائي لكل مجموعة عمل والذي سيحضر بصفة خبير. وبالمثل، سيكون هناك إطار عمل للرصد والتقييم لكل مجموعة عمل تقدم الدعم الفني.

3.3 رؤساء وأمانة سر مجموعة العمل

يرأس كل مجموعة عمل عضو من اعضاء فريق الأمم المتحدة القطري يقوم المنسق المقيم بتسميته. إذا وجد أنه من الضروري، يمكن تسمية مساعدي رئيس بالتشاور مع اللجنة التوجيهية. الرؤساء مسؤولون عن الأداء العام لمجموعة العمل وسيكونون مسؤولين عن تحقيق النتائج وفقًا لخطط العمل المشتركة المتفق عليها. ويقدم الرؤساء توجيه استراتيجي وفني لمجموعة العمل من خلال التشاور الكافي ومشاركة جميع الاعضاء من الأمم المتحدة ونظرائهم المعنيين.
تشمل المسؤوليات المحددة ما يلي:

- تيسير وتسهيل أنشطة مجموعة العمل. وسيكونون مسؤولين عن عمل مجموعة العمل واداءها العام وفقًا للأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتفق عليها وهم مسؤولين عن تحقيق جميع النتائج المخطط لها.
- الأخذ بزمام القيادة في وضع خطط العمل المشتركة وعرضها على اللجنة التوجيهية المشتركة لإقرارها مطلع كل عام.
- ضمان مشاركة عمل المجموعة بشكل ثابت ودقيق مع لجنة التوجيه المشتركة وأن الأمور التي تتطلب قرارا أو إجراء أو اهتماما من اللجنة التوجيهية المشتركة يتم التعامل معها على الفور.
- ضمان المشاورات والمناقشات الملائمة مع الشركاء الوطنيين المعنيين، وعند الاقتضاء، وضمان مشاركتهم في عمل مجموعات العمل.
- تقديم عرض فصلي للمستجدات فيما يخص تنفيذ الإطار التعاوني إلى اللجنة التوجيهية، وإعداد الحد الأدنى من العروض التقديمية السنوية حول وضع مجموعات العمل لفريق الأمم المتحدة القطري، وحسب حاجة/أو طلب المنسق المقيم.
- المساهمة في تقارير الإطار التعاوني المطلوبة والتقييمات وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى التقرير السنوي الى الأمين العام.

تكون **أمانة سر مجموعة العمل المعنية بالأولويات** من وكالة رئيس اللجنة التابع للأمم المتحدة. وإذا تعذر على رئيس اللجنة التابع للأمم المتحدة حضور أحد الإجتماعات أو حيل بينه وبين الوفاء بالتزاماته المذكورة أعلاه، فيصار الى تفويض كامل المسؤولية إلى بديله أو وفق ما يحدده المنسق المقيم.
يحضر الرئيسان الاجتماعات بصفتيهما ممثلان عن اللجنة التوجيهية المشتركة. وسيطرحان على اللجنة التوجيهية المشتركة، من خلال المنسق المقيم، أي قضايا وشواغل ذات صلة قد تطرأ خلال الفترات التي تفصل بين اجتماعات اللجنة التوجيهية.

تكون أمانة سر مجموعة العمل عن:

- الترتيبات اللوجستية المطلوبة لتسهيل اجتماعات المجموعة، بما في ذلك إعداد جدول الأعمال والمحاضر وعقد المؤتمرات عبر دائرة تلفزيونية/الاتصالات مع جميع الأعضاء حسب الحاجة وتبادل المعلومات نيابة عن الرئيس/مساعد الرئيس وتوزيع الوثائق وما إلى ذلك.
- مساعدة الرئيس في متابعة إجراءات المجموعة وقراراتها وفي الإبلاغ عن المنجزات الهامة.
- توحيد التقارير الخاصة بخطط العمل المشتركة من الأعضاء.

تتم مراجعة أداء رؤساء مجموعات العمل إضافة إلى المجموعات ذاتها بالكامل من قبل اللجنة التوجيهية المشتركة في اجتماعاتها.
يكون مكتب التنسيق الإنمائي مسؤولاً عن:

- تطوير وإدامة التنسيق والتكامل عبر مجموعات العمل. وسيتم تيسير ذلك من قبل منسق مكتب التنسيق الإنمائي في كل مجموعة عمل.
- تيسير انخراط ومشاركة الوكالات غير المقيمة.
- ضمان الامتثال للإدارة القائمة على النتائج والرصد والتقييم والإبلاغ، وفقًا لمعايير وضع البرامج والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ذات الصلة.
- توحيد تقارير خطط العمل المشتركة لغرض النشر.

4.3 إجراءات العمل

- تعقد مجموعات العمل اجتماعات فصلية على الأقل. لرئيس اللجنة صلاحية عقد الاجتماعات كلما كان ذلك ضروريًا لدفع جدول الأعمال إلى الأمام وإدامة الإشراف على التنفيذ.
- يكتمل النصاب القانوني بحضور 50% من إجمالي عدد الأعضاء النشطين.
- بالنسبة للقضايا المخصصة التي تتطلب اهتمامًا عاجلاً، يجوز لمجموعة العمل القيام بأعمالها إلكترونياً ليتم إعادة تأكيدها في محضر الاجتماع الحضوري التالي لمجموعة العمل.
- قد توصي اللجنة التوجيهية المشتركة بإجراء تغييرات على هيكلية و/أو إجراءات العمل الخاصة بمجموعة العمل حيثما وأينما اقتضى الأمر ذلك لتطوير أداء المجموعة.

- تحدد كل مجموعة عمل وتطلب أي دعم فني إضافي قد تتطلبه من مكتب التنسيق الإنمائي (على سبيل المثال، التخطيط الاستراتيجي، وما إلى ذلك) وكذلك من مجموعات العمل الأخرى لتسهيل التآزر والتكامل مع الجهات الأخرى، وفي تعميم المسائل المشتركة في عملها.
- تُعقد اجتماعات فصلية لجميع الرؤساء لمناقشة فرص وضع البرامج والرصد والتقييم المشتركة فضلاً عن القضايا الاستراتيجية الأخرى. وعلى نحو مماثل، تتم دعوة رؤساء مجموعات العمل من الأمم المتحدة بشكل دوري لحضور اجتماعات فريق إدارة البرنامج، والتي يتم تحديدها بالتشاور مع رئيس فريق إدارة المشروع ومكتب التنسيق الإنمائي والمنسق المقيم.

5.3 مجموعات العمل المعنية بالأولويات التابعة لإطار التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة في العراق

تم تحديد مجموعات العمل المعنية بالأولويات التالية في إطار التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة:

الأولويات الإستراتيجية

الأولية الإستراتيجية 1: تحقيق التماسك الاجتماعي والحماية والإدماج.

الأولية الإستراتيجية 2: تنمية الاقتصاد للجميع.

الأولية الإستراتيجية 3: تعزيز المؤسسات، والخدمات الفعالة ،والشاملة والكفؤة.

الأولية الإستراتيجية 4: تعزيز الموارد الطبيعية وإدارة مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف مع التغير المناخي.

الأولية الإستراتيجية 5: تعزيز الحلول اللائقة والآمنة والطوعية والدائمة للنازحين.

ملاحظة هامة: سيواصل فريق العمل المعني بالنوع الاجتماعي أداء مهامه والعمل بشكل وثيق مع جميع مجاميع العمل المعية بالأولويات حسب الاقتضاء لغرض تعميم المنظور الجنساني بشكل فعال. وعلى نحو مماثل، ستتفاعل مجموعة الاتصالات التابعة للأمم المتحدة مع مجموعات العمل المعنية بالأولويات وستتواجد فيها لضمان اتساق الرسائل الجماعية وتوحيدها ودقتها من أجل الدعوة الفعالة وتعبئة الموارد وتبادل المعلومات.

الملحق 4: الملحق القانوني

يشير هذا الملحق القانوني إلى اتفاقيات التعاون أو المساعدة أو الاتفاقيات الأخرى التي تشكل الأساس القانوني القائم بالفعل للعلاقة بين الحكومة العراقية وكل منظمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تدعم البلاد لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي المستدام (إطار التعاون) 2020 – 2024. حيث ان الحكومة العراقية، يشار اليها فيما يلي بأسم "الحكومة"، قد دخلت في العلاقات الواردة أدناه:

الوكالة	الاتفاقية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	اتفاقية أساسية تحكم مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلاد (اتفاق المساعدة الأساسية الموحد)، الذي وقعه الطرفان في 20 تشرين الأول 1976. واستناداً إلى المادة الأولى، الفقرة 2 من اتفاق المساعدة الأساسية الموحد، سيتم توفير المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكومة وتقديمها وتلقيها وفقًا للقرارات والمقررات النافذة وذات الصلة الصادرة عن البرامج المختصة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورهناً بتوافر ما يلزم من الأموال لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، صادق القرار 1/2005 بتاريخ 28 كانون الثاني 2005 الصادر عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على النظام المالي والقواعد المالية الجديدة ومعه التعريفان الجديدان لـ "التنفيذ" و "الإنجاز" لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من التنفيذ الكامل إجراءات البرمجة القطرية المشتركة الجديدة الناتجة عن مبادرة التبسيط والمواءمة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. في ضوء هذا القرار، يشكل إطار التعاون هذا جنبا إلى جنب مع خطة عمل (التي ستشكل جزءً من إطار التعاون هذا ويتم دمجها هنا كمرجع) المبرمة أدناه معا وثيقة مشروع على النحو المشار إليه في الاتفاق الأساسي الموحد المتعلق بالمساعدة.
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	اتفاق تعاون أساسي أبرم بين الحكومة واليونيسيف في 11 نيسان 1984.
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	يخضع الوجود والعمليات لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946.
برنامج الغذاء العالمي	اتفاق أساسي بشأن المساعدة من برنامج الغذاء العالمي، وقد تم التوقيع عليه من قبل الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي في 6 أيار 1968
صندوق الأمم المتحدة للسكان	ينطبق الاتفاق الأساسي المبرم بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 20 تشرين الأول 1976 ("الاتفاق الأساسي")، بعد إجراء التعديلات اللازمة، على أنشطة الصندوق وموظفيه. ويشكل إطار التعاون هذا جنبا إلى جنب مع أي خطة عمل يتم إبرامها فيما يلي والتي تشكل جزء من إطار التعاون هذا والتي تم إدماجها هنا كمرجع، تشكل وثيقة المشروع على النحو المشار إليه في الاتفاقية الأساسية.
اليونيدو	أبرم اتفاق تعاون أساسي بين الحكومة واليونيدو في 30 حزيران 2017.
منظمة الأغذية والزراعة	اتفاقية فتح ممثلية للمنظمة في العراق بتاريخ 07 نيسان 1979.
منظمة العمل الدولية	وقع اتفاق موحد بشأن المساعدة الفنية في 19 حزيران 1960 وجرى تعديله بتاريخ 1 كانون الأول 1965.
منظمة الصحة العالمية	ابرم اتفاق أساسي بين الحكومة العراقية ومنظمة الصحة العالمية في 18 تشرين الأول 1961.
المنظمة الدولية للهجرة	أبرمت اتفاقية تعاون قطري بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة في 03 كانون الأول 2009 وتمت الموافقة عليها كقانون رقم 20 لعام 2011 ونشرت في جريدة الوقائع العراقية في 31 تشرين الأول 2011، وتتجدد الاتفاقية كل خمس سنوات تلقائيا. تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الداخلية في 1 نيسان

	2014، وتم تجديدها بتاريخ 25 كانون الاول 2017. وتم توقيع مذكرة تفاهم إضافية مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في 8 شباط 2017، ويتم تجديدها تلقائيًا كل عامين.
موئل الأمم المتحدة	تم توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة في 31 أيار 2011 وتجري مراجعتها في الوقت الحالي.
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	ان مكتب المفوض السمي لحقوق الإنسان مدمج في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) من خلال مكتب حقوق الإنسان في البعثة وهو مكلف بتعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان. كما أن مكتب حقوق الإنسان مسؤول أيضا عن تنسيق المراقبة والمناصرة وتقديم التقارير الإلزامية إلى الممثلين الخاصين بشأن "الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الطفل " بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1612 بشأن الأطفال والنزاع المسلح، و "العنف الجنسي المرتبط بالنزاع" بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي 1820 و1888 و1960. كما تم تفويض المفوضية السامية لحقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الأمن التابع الدولي رقم 2470 (2019) وقراراته السابقة، ووفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 141/48 بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعاون الفني مع الحكومة العراقية.
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	يتم توفير المساعدة للحكومة وتقديمها وتلقيها بما ينص عليه، من خلال جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومصادقة الجمعية على الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2018-2021 و2022-2025 وما يتصل بها من برامج العمل.

بالنسبة لجميع الوكالات: يجب توفير المساعدة للحكومة وتقديمها وتلقيها وفقًا للقرارات والمقررات النافذة ذات الصلة الصادرة عن الهياكل الحاكمة لوكالات منظومة الأمم المتحدة المختصة.

ستتم قراءة وتفسير وتنفيذ إطار التعاون، فيما يتعلق بتوقيع كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وفقاً للاتفاق الأساسي وبما يتسق معه بين الوكالة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والحكومة المضيفة.

وستفي الحكومة بالتزاماتها وفقاً لأحكام اتفاقيات التعاون والمساعدة الموضحة في الفقرة الخاصة بأساس العلاقة.

مع عدم الإخلال بهذه الاتفاقات، تنفذ الحكومة الأحكام ذات الصلة من اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة ("الاتفاقية العامة") أو اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة (اتفاقية الوكالات المتخصصة ") على ممتلكات الوكالات وأموالها وأصولها وموظفيها وخبرائها الموفدين في بعثات. تمنح الحكومة أيضا الوكالات وموظفيها والأشخاص الآخرين الذين يؤدون خدمات نيابة عن الوكالات الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها في اتفاقيات التعاون والمساعدة بين الوكالات والحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتفق عليه أن يتم اعتبار جميع متطوعي الأمم المتحدة كموظفي وكالات، وعليه يحق لهم التمتع بالامتيازات والحصانات الممنوحة لأقرانهم من موظفي الوكالات بموجب الاتفاقية العامة أو اتفاقية الوكالات المتخصصة. وتكون الحكومة مسؤولة عن التعامل مع أي مطالبات قد يتم تقديمها من قبل أطراف اخرى ضد أي من الوكالات وموظفيها وخبراءها الموفدين في بعثات أو غيرهم من الأشخاص الذين يؤدون الخدمات نيابة عنهم وتعفيهم من أي مطالبات والتزامات تنجم عن العمليات بموجب اتفاقيات التعاون والمساعدة، باستثناء الحالات التي يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل بين الحكومة والوكالة المعنية على أن هذه المطالبات والالتزامات قد نجمت عن الإهمال الجسيم أو سوء سلوك تلك الوكالة، أو موظفيها أو مستشاريها أو الأشخاص الذين يؤدون الخدمات.

دون المساس بعمومية ما سبق، على الحكومة تأمين أو تعويض الوكالات من المسؤولية المدنية بموجب القانون الناف في البلاد فيما يتعلق بالوسائل والأدوات التي توفرها الوكالات، ولكن تحت سيطرة الحكومة أو استخدامها.

(أ) "لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يشير إلى تنازل الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها أو منظماتها عن أي امتيازات أو حصانات تتمتع بها أو قبولها للولاية القضائية لمحاكم أي دولة بشأن النزاعات الناشئة عن هذه الاتفاقية."

(ب) لن يعتبر أي شيء في هذه الوثيقة أو مما يتعلق بها تنازلاً، صريحاً أو ضمنياً، عن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية، بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي، سواء بموجب اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة في 13 شباط 1946 واتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة المؤرخة في 21 تشرين الثاني 1947، وحسب الاقتضاء، ولن يتم تفسير أو تطبيق أي أحكام من هذه الوثيقة أو أي مؤسسة متعاقدة أو أي مشروع بطريقة أو إلى حد ما بما لا يتوافق مع هذه الامتيازات والحصانات.

الجهات الحكومية المشاركة في التنسيق	الوكالات العاملة مع الجهة
الحكومة الاتحادية	
الجهات والهيئات الحكومية	
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)
مكتب رئيس الوزراء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والإسكوا ويونامي
مجلس النواب	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويونامي
المجلس الاعلى لمكافحة الفساد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مجلس القضاء الأعلى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويونامي
اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
هيئة الاشراف القضائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هيئة النزاهة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويونامي
ديوان الرقابة المالية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويونامي
مركز العمليات الوطني التابع لمكتب رئيس الوزراء	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويونامي
المركز المشترك للتنسيق والرصد	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمة الدولية للهجرة
الهيئة الوطنية للاستثمار	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هيئة الإعلام والاتصالات	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
مكاتب المحافظات/السلطات المحلية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويونامي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
اللجنة الدائمة في وزارة الداخلية	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة
هيئة الحشد الشعبي	المنظمة الدولية للهجرة
اللجان النيابية: العمل والهجرة والقانونية وحقوق الإنسان	المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الأمن القومي	المنظمة الدولية للهجرة
الوزارات	
وزارة التخطيط	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموئل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة
وزارة المالية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة
وزارة التربية	برنامج الغذاء العالمي واليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي واليونسكو والإسكوا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
وزارة التجارة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي
وزارة الصناعة والمعادن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان
وزارة الزراعة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة الدولية للهجرة
وزارة العدل	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) واليونسكو
وزارة الداخلية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام واليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)
وزارة الموارد المائية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) والمنظمة الدولية للهجرة
وزارة الصحة والبيئة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان
وزارة الدفاع	دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام
الوزارات القطاعية ذات الصلة بتقديم الخدمات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
دائرة شؤون الألغام/وزارة الصحة والبيئة	دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام
وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمنظمة الدولية للهجرة
وزارة الخارجية	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)
وزارة الهجرة والمهجرين	برنامج الغذاء العالمي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
وزارة الشباب والرياضة	المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
وزارة الثقافة	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة العمل الدولية
مؤسسات وطنية	
الجامعات (الجامعات الحكومية)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
شركات القطاع العام	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حكومة إقليم كوردستان	
برلمان حكومة إقليم كردستان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
المركز المشترك لتنسيق الازمات - حكومة إقليم كردستان	المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
دائرة شؤون الألغام في حكومة إقليم كردستان	دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام
مكتب الهجرة والمهجرين في حكومة إقليم كردستان	المنظمة الدولية للهجرة

الملحق 6 :البرنامج وإدارة المخاطر - العمل مع الشركاء

تحدد المساعدة النقدية للسفر والرواتب والأتعاب والتكاليف الأخرى بأسعار تتناسب مع تلك المعمول بها في العراق، ولكن لا تزيد عن تلك المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة (كما هو مذكور في إعمامات لجنة الخدمة المدنية الدولية).

وتستند جميع التحويلات النقدية إلى أي شريك منفذ إلى خطط العمل[49] المتفق عليها بين هذا الشريك ووكالات الأمم المتحدة. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة إجراء التحويلات النقدية لأنشطة خطط العمل باستخدام الطرق التالية:

1. **تحويل الأموال مباشرة إلى الشريك المنفذ: أ- قبل بدء الأنشطة (التحويل النقدي المباشر)، أو ب- بعد اكتمال الأنشطة (السداد).**
2. **الدفع المباشر للموردين أو الأطراف الاخرى عن الالتزامات التي يتحملها الشركاء المنفذون على أساس الطلبات الموقعة من المسؤول المعين للشريك المنفذ .**
3. **الدفع المباشر للموردين أو الأطراف الاخرى عن الالتزامات التي تتحملها وكالات الأمم المتحدة لدعم الأنشطة المتفق عليها مع الشركاء المنفذين .**

يجب طلب **التحويلات النقدية المباشرة** واطلاقها لفترات تنفيذ البرامج والتي لا تتجاوز ثلاثة أشهر. كما يجب طلب سداد النفقات المصادق عليها مسبقًا واطلاقها كل ثلاثة أشهر أو بعد الانتهاء من الأنشطة. ان منظومة الأمم المتحدة غير ملزمة بدفع النفقات التي قام بها الشريك المنفذ بما يتجاوز سقف المبالغ المصرح بها.
بعد الانتهاء من أي نشاط، يجب رد أي رصيد من الأموال أو برمجته بالاتفاق المتبادل بين الشريك المنفذ ومنظومة الأمم المتحدة.

قد تعتمد **طرائق التحويل النقدي** وحجم المدفوعات ونطاق وتواتر أنشطة الضمان على نتائج مراجعة قدرة الإدارة المالية العامة في حالة الشريك المنفذ الحكومي وتقييم قدرة الإدارة المالية لدى الشريك المنفذ غير التابع للأمم المتحدة[50]. ويجوز لاستشاري مؤهل، مثل شركة محاسبة عامة، يتم اختياره من قبل منظومة الأمم المتحدة لإجراء مثل هذا التقييم، والذي يشارك فيه الشريك المنفذ. يجوز للشريك المنفذ المشاركة في اختيار الاستشاري، كما يمكن مراجعة طرائق التحويل النقدي وحجم المدفوعات ونطاق وتواتر أنشطة الضمان في سياق تنفيذ البرنامج بناءً على نتائج مراقبة البرنامج ورصد النفقات وإعداد التقارير والتدقيق.

في حالة التحويل النقدي أو السداد المباشر، يجب على وكالات منظومة الأمم المتحدة إخطار الشريك المنفذ بالمبلغ المصادق عليه من قبل وكالات منظومة الأمم المتحدة وصرف الأموال للشريك المنفذ. وفي **حالة الدفع المباشر** للبائعين أو الأطراف الاخرى عن الالتزامات التي يتحملها الشركاء المنفذون على أساس الطلبات الموقعة من قبل المسؤول المعين من الشريك المنفذ أو للبائعين أو الأطراف الاخرى عن الالتزامات التي تتكبدها وكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم الأنشطة المتفق عليها مع الشركاء المنفذين، يجب على وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تشرع في الدفع.

---

[49] تشير إلى خطط العمل السنوية، أو نصف السنوية، أو متعددة السنوات للمجموعات أو الوكالات.
[50] ولأغراض هذه الأحكام، تشمل "الأمم المتحدة" المؤسسات المالية الدولية.

لا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية مباشرة بموجب الترتيبات التعاقدية المبرمة بين الشريك المنفذ ومورد من جهة خارجية. فعندما توفر منظومة الأمم المتحدة النقد لنفس الشريك المنفذ، سيتم عندها إجراء مراقبة البرنامج والمراقبة المالية والتدقيق بشكل مشترك أو بالتنسيق مع هذا النظام.

سيستخدم الشركاء **المنفذون تقريراً قياسياً عن تفويض الصندوق وشهادة النفقات**، الذي يعكس خطوط نشاط خطة العمل، لطلب إطلاق الأموال أو لتأمين الموافقة على أن منظمة الأمم المتحدة ستسدد التكاليف أو دفع النفقات المخطط لها مباشرة. وسيستخدم الشركاء المنفذون الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق للإبلاغ عن استخدام الأموال المستلمة. ويجب على الشريك المنفذ تحديد المسؤول (المسؤولين) المعينين المخولين بتقديم تفاصيل الحساب وطلب المصادقة على استخدام الاموال. وسيتم اعتماد تفويض الصندوق وشهادة النفقات من قبل المسؤول (المسؤولين) المعين من الشريك المنفذ.

وينبغي ان تنفق الأموال المحولة الى الشريك المنفذ على أغراض الأنشطة وضمن الجدول الزمني ووفقاً لما تم الاتفاق عليه في خطط العمل حصراً. وينبغي استخدام المبالغ النقدية التي تتلقاها الحكومة والشركاء المنفذون من المنظمات غير الحكومية الوطنية وفقًا للوائح والسياسات والإجراءات الوطنية المعمول بها والمتسقة مع المعايير الدولية، ولا سيما ضمان إنفاق الأموال النقدية على الأنشطة على النحو المتفق عليه والتأكد من تقديم تقارير عن استخدام جميع المبالغ النقدية المستلمة إلى منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة في غضون ستة أشهر بعد استلام الأموال. وفي حالة عدم توافق أي من اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية مع المعايير الدولية، تطبق القواعد المالية والقواعد الأخرى ذات الصلة في نظام الأمم المتحدة ولوائح وسياسات وإجراءات وكالة النظام.

وفي حالة المنظمات غير الحكومية الدولية / منظمات المجتمع المدني والشركاء المنفذين من المنظمات الحكومية الدولية، يجب استخدام الأموال المستلمة وفقًا للمعايير الدولية، ولا سيما ضمان إنفاق الأموال على الأنشطة على النحو المتفق عليه والتأكد من تقديم التقارير عن الاستخدام الكامل لجميع المبالغ النقدية المستلمة إلى [منظمة الأمم المتحدة] في غضون ستة أشهر بعد استلام الأموال. ولتسهيل عمليات المراجعة المجدولة والخاصة، فإن كل شريك منفذ يتلقى نقد من احدى منظمات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، او منظمة الأغذية والزراعة او منظمة العمل الدولية او المنظمة الدولية للهجرة او صندوق الأمم المتحدة للسكان او اليونسكو او برنامج الأمم المتحدة الإنمائي او موئل الأمم المتحدة او منظمة الصحة العالمية) سيوفر لوكالة منظومة الأمم المتحدة أو ممثلها إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى:

- جميع السجلات المالية التي تحدد سجل معاملات التحويلات النقدية المقدمة من [وكالة الأمم المتحدة ذات العلاقة]، مع الوثائق ذات الصلة.
- جميع الوثائق ذات الصلة والموظفين المرتبطين بسير عمل هيكل الرقابة الداخلية للشريك المنفذ الذي مرت به التحويلات النقدية.

وسيتم إبلاغ نتائج كل مراجعة للشريك المنفذ ومنظمة الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، او منظمة الأغذية والزراعة او منظمة العمل الدولية او المنظمة الدولية للهجرة او صندوق الأمم المتحدة للسكان او اليونسكو او برنامج الأمم المتحدة الإنمائي او موئل الأمم المتحدة او منظمة الصحة العالمية) وعلاوة على ذلك، سيقوم كل شريك منفذ بما يلي:

- استلام ومراجعة تقرير التدقيق الصادر عن المدققين.
- تقديم كشف في الوقت المناسب بقبول أو رفض أي توصية للتدقيق إلى منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة التي قدمت الأموال (وإذا تم تحديد مؤسسة التدقيق العليا لإجراء عمليات التدقيق، أضف عبارة "وإلى مؤسسة التدقيق العليا") بحيث يدرج المدققون هذه البيانات في تقرير التدقيق النهائي قبل تقديمه إلى منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة.
- اتخاذ تدابير فورية لمعالجة توصيات التدقيق المقبولة.

ويقدم تقرير بالإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات التي تم قبولها إلى منظومة الأمم المتحدة على أساس فصلي (أو وفقاً لما تم الاتفاق عليه محلياً). وفي حالة عدم إجراء أي تقييم لقدرات الإدارة المالية العامة أو في حالة تحديد مثل هذا التقييم نقاط ضعف في قدرة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات فإن عمليات التدقيق ستجرى من قبل وكالات منظومة الأمم المتحدة على يد خدمات المراجعة الخاصة.

© WFP Iraq/2021

إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة

الأمم المتحدة – العراق
United Nations Iraq